

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بيانات استهلالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبدأ اللجنة الثالثة

لصباح هذا اليوم، وفقاً لبرنامج عملها وحدولها الزمني، مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة.

أولاً أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيساً للجنة.

وأبدأ ببيان بالإعراب عن تقديري للعمل الذي قام به سلفي، السفير كانسيلا، ممثل أوروغواي، الذي قاد بنجاح باهر عمل اللجنة خلال الدورة الرابعة والستين. كما أنني على السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وفريقه، فضلاً عن أمانة اللجنة الأولى. وأحيي أعضاء المكتب، الذين ساعدوني باقتدار في أداء عملي. وأخيراً وليس آخراً، أرحب بكل الممثلين الحاضرين في الجلسة.

إنه لامتياز وشرف لي أن تُسند إلي رئاسة هذه اللجنة المهمة في هذا الوقت المثير والعصيب في آنٍ معاً.

ونشرع في الدورة الخامسة والستين وسط توقعات متزايدة من المجتمع الدولي كافة، وهو يتطلع إلينا بآمال متجددة في تحقيق المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتضطلع اللجنة بدور محوري في السعي لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في جعل العالم مكاناً أكثر أماناً.

وهذا، بدوره، يضع تعريف عبارة "عالم أكثر أماناً"، ومفهوم الأمن الدولي بمجمله، في محور تدقيق فلسفي مكثف جديد. لقد أضحت المجتمع الدولي فعلاً، باعتباره مذهباً، مفهوماً شاملاً ومتعدد الأوجه. إنه توليفة من المفاهيم العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومفاهيم أمنية أخرى مترابطة ولها كلها نفس القدر من الأهمية. ومع أننا نستطيع أن نمضي قدماً في العديد من الاتجاهات بصورة مستقلة، فإن إحراز تقدم في أحد المجالات يضاعف فرص النجاح في المجالات الأخرى. ولذلك فإن نزع السلاح لم يعد يُنظر إليه باعتباره عاملاً لإنشاء نظام للعيش المسالم والمزدهر والقابل للاستدامة اقتصادياً. ولكن دوره الرائد في السعي نحو تحقيق تلك الأهداف النبيلة يجد اعترافاً عالمياً.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السيد دوارقي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح (تكلم بالإنكليزية): أرحب بمنحي هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة، وأود في البداية أن أرحب بأعضاء الوفود الذين انضموا إلينا لأول مرة.

ويشرفني أيضاً أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم لقيادة عملنا. كما أود أن أحيي أيضاً أعضاء المكتب الآخرين، وأن أؤكد لكم ولهم على التعاون الأكمل من مكتب شؤون نزع السلاح في الاضطلاع بعمل اللجنة.

الكثيرون من بيننا معتادون على كلمة "زخم". إنها مفردة كثر سمعنا لها في الإشارة إلى نزع السلاح، في مناسبات من بينها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويعرّف القاموس هذه المفردة بأنها "كمية الحركة في الجسم المتحرك، التي يُعبّر عنها الآن بأنها ناتج كتلته وسرعته". بيد أن عمل اللجنة هنا ليس من قبيل الزخم الفيزيائي، بل من قبيل الزخم الدبلوماسي - ونحن أقل اهتماماً بالحركة في حد ذاتها من الاهتمام باتجاه جهودنا الجماعية وبالنتائج الواضحة.

ومن الواضح أن ثمة زخماً جديداً في العديد من المسائل المعروضة على اللجنة، بما في ذلك نزع السلاح النووي. لقد أيد رؤساء الدول التي تمتلك أكبر الترسانات النووية مرات عديدة هذا الهدف. وفي نيسان/أبريل الماضي، وقع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وأعلنت الصين وفرنسا والمملكة المتحدة عن مبادرات خاصة بها لتحديد قدراتها في مجال الأسلحة النووية.

وبالرغم من أن التحديات تراوح مكانها، فقد شهدنا جهوداً لتحسين الشفافية في بعض الترسانات النووية، ولبدء

وخلال الشهور الـ ١٨ الأخيرة، تجلّى هذا الدور مرة أخرى في عدد من التطورات المشجعة على المستوى المتعدد الأطراف والثنائي على السواء. إن النتيجة التوافقية التي خرج بها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار والاجتماع الرابع للدول الذي يعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على سبيل المثال لا الحصر، قد عززت أكثر الاتجاهات الإيجابية الناشئة، وأنا على ثقة بأنها ستسهم في تهيئة جو بناء خلال هذه الدورة. وفي ضوء هذه التطورات المشجعة، يمكن لهذه الدورة أن تصل إلى الغاية في النهوض بمجدول أعمال نزع السلاح. ينبغي على اللجنة الأولى، بوصفها جزءاً مهماً من آلية نزع السلاح، أن ترقى إلى مستوى المسؤولية وأن تعمل في إطار جهود منسقة من أجل عالم أكثر أمناً.

وأمام اللجنة الآن فرصة تاريخية لحشد الإرادة السياسية والتصميم للاستفادة من الإنجازات التي تحققت في العديد من المجالات البالغة الأهمية. وفي ضوء الدور الذي لا غنى عنه لتعددية الأطراف في نزع السلاح وعدم الانتشار، أحث كل الوفود على العمل جنباً إلى جنب وتعاون، إذ إنّ بانتظارنا أكثر من ٥٠ مشروع قرار تتعلق بطائفة واسعة من القضايا.

ومع إدراكي التام للآراء المتباينة حول بعض المسائل المعروضة على اللجنة، أنوي أن أستخدم صلاحياتي في السعي لإيجاد أسس مشتركة والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب في المواقف. وفي سبيل ذلك، أعوّل على الدعم المتواصل من اللجنة وتعاونها.

والآن يسعدني أن أرحب بالسيد سرجيو دوارقي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأن أدعوه إلى الإدلاء ببيان.

بلدان أخرى. وقد دشن المجتمع المدني حملات مثيرة للإعجاب دعماً لترع السلاح النووي - وهي مثيرة للإعجاب من حيث نطاقها العالمي ومن حيث تصميمها القوي. ولقد كان إطلاق التقرير النهائي، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، للجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح تطوراً آخر مهماً.

كما نرحب بكون القواعد العالمية لمكافحة الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل ما زالت صامدة بصورة جيدة؛ ونلاحظ هنا العدد الكبير للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والسجل الطويل من الامتثال لتلك الالتزامات. ويتمثل التحدي الآن في إزكاء بعض الزخم للانضمام العالمي إلى كلتا الاتفاقيتين.

وأرى أيضاً دلائل على وجود زخم جديد في المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بتنظيم الأسلحة التقليدية. وثمة جهود حثيثة جارية لإنشاء بعض القواعد الأساسية والحفاظ عليها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولتعزيز الضوابط المتعلقة بمخزونات الذخيرة. وقد أكد برنامج العمل لعام ٢٠٠١ والاجتماعات الأربعة التي تعقدها الدول كل سنتين هذا الالتزام بالعمل. وجرى في السنوات الأخيرة الاتفاق على نصوص قانونية تحظر طائفة من الأسلحة اللاإنسانية والألغام الأرضية والذخائر العنقودية الأخرى.

وفي ١ آب/أغسطس، رحب العالم ببدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية. وأذكر الوفود بأن اللجنة الأولى ستستضيف حدثاً خاصاً بشأن الاتفاقية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وأن الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية سيعقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفضلاً عن ذلك، قررت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن

نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وللشروع في مفاوضات لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عقد مجلس الأمن مؤتمر قمته الأول بشأن نزع السلاح النووي. لقد شدد مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن في نيسان/أبريل الماضي على الحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف من أجل التصدي لتهديدات نووية بعينها. وفي أيار/مايو تمخض مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عن وثيقة ختامية متوافق عليها (انظر (vol.1) NPT/CONF.2010/50) تضمنت ٦٤ توصية من أجل العمل وأعمالاً إضافية متفق عليها لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتشمل التطورات الأخيرة مناقشة الجمعية العامة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، المعقودة في نيسان/أبريل الماضي، وزيارة الأمين العام التاريخية إلى هيروشيميا وناجازاكي في آب/أغسطس الماضي، والاجتماعات الرفيعة المستوى الأخيرة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومؤتمر نزع السلاح التي يتوقع إلى حد كبير أن تفضي إلى المزيد من العمل.

ويتضح هذا الزخم في العديد من الميادين. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام اقتراحه ذا النقاط الخمس لترع السلاح النووي، الذي أيده منذ ذلك الحين حملة العمد المناصرون للسلام المؤلفة من ٤ آلاف عضو، وجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، والمؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات في العالم، كما أيده العديد من الوفود في بيانها في الجمعية العامة وخلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وقد أضافت جهود المجتمع المدني إلى هذا الزخم. وعلى إثر المقالات الافتتاحية لإبداء الآراء بقلم كبار السياسيين في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، ظهرت تعليقات مماثلة بقلم مسؤولين مرموقين في أكثر من عشرة

تعزيز التعاون في مجالات مثل الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمضي قدماً في إصلاح القطاع الأمني، وبصفة عامة، تعزيز أساس الثقة والاحترام المتبادلين الذي لا غنى عنه لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار مستقبلاً.

ولمعرفة التفاصيل المحددة بشأن تلك الأنشطة، أحث جميع الوفود على مراجعة الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح. وأود أن أضيف أن المكتب يواصل أيضاً جهوده للمساعدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن ممتنون جداً للدعم الذي نلقاه من الدول الأعضاء في جميع هذه الأنشطة.

ولئن كان استعراضي للتطورات التي وقعت مؤخراً غير واف بالضرورة، فإنه يلقي الضوء فعلاً على بعض العوامل التي ستكون أساسية في استدامة وزيادة الزخم لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح خلال السنوات المقبلة. وسيكون العامل الأول ممارسة الدول التي لديها أكبر استثمارات في مجال التسلح للقيادة الحازمة، القيادة في مواصلة خفض ترساناتها والحد من صادراتها من الأسلحة وخفض الإنفاق العسكري. وسيتمثل العامل الثاني في أن يواصل المجتمع الدبلوماسي، وخاصة الدول المتوسطة، السعي بنفس القدر من التصميم إلى بلوغ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيتمثل العامل الثالث في بذل الأفراد والجماعات في المجتمع المدني لجهود دؤوبة لتحقيق أهداف نزع السلاح المتعدد الأطراف. وسيتحقق أكبر زخم من خلال الجمع بين العوامل الثلاثة كافة من أجل تحقيق الغايات المشتركة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن قدرة مكتب شؤون نزع السلاح على مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها المشتركة في مجال نزع السلاح هي في حد ذاتها دليل على

معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢، وهدفه المحدد هو إعداد صك ملزم قانوناً بشأن أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية.

ويواصل مكتب شؤون نزع السلاح جهوده لتحسين الشفافية في هذه المجالات، ولا سيما بالإبقاء على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتشجيع استخدام الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وسيكون زيادة استخدام الدول الأعضاء لهاتين الأداتين أمراً جيداً تماماً في السنوات المقبلة، وخاصة بالنظر إلى المبالغ الضخمة التي تُخصص للأغراض العسكرية وقطع من التزامات هائلة بنقل مواد عسكرية مستقبلاً. وبصراحة تامة، أود أن أرى زخماً أكبر فيما يتعلق بالاستخدام العالمي لهاتين الأداتين الهامتين للشفافية.

بينما تركز هذه اللجنة في الجانب الأكبر من عملها على المسائل العالمية المتعددة الأطراف، فإن الزخم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار يمكن أن يحدث على الصعيد الإقليمي أيضاً. ففي العام الماضي، دخلت معاهدات تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي في آسيا الوسطى وأفريقيا حيز النفاذ، وقد رحب العالم أجمع بهذه التطورات. وأنشأ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ولاية لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط - وهي مبادرة جديدة هامة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتواصل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من جانبها، جهودها في العمل مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجماعات غير الحكومية في مناطق كل منها. ويهدف هذا العمل إلى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أذكّر الوفود بالاتفاق على أن تقصر بياناتها على مدة أقصاها ١٠ دقائق للممثلين الذين يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة لمن يتكلمون باسم عدة وفود.

وفي ذلك السياق، أطلب من الممثلين أن ينتبهوا لآلية التوقيت. فلم يعد لدينا ما يسمى بإشارة المرور الضوئية على المنصة. وعوضا عن ذلك، فإن الحلقة الحمراء المثبتة حول ميكرفون المتكلم أو المتكلمة ستبدأ في الوميض قبل انتهاء المدة المخصصة له أو لها بدقيقة واحدة. ومن حين لآخر، سأذكر المتكلمين بلطف عندما يتجاوزون الوقت المخصص لهم تجاوزا كبيرا.

وكما ذكرت خلال الجلسة التنظيمية في الأسبوع الماضي، فإنني أدعو الوفود التي لديها بيانات أطول إلى أن توفر النص الكامل للبيان بصورة خطية لنشره في الموقع الشبكي للجنة الأولى وأن تدلي بنسخة مختصرة من البيان خلال المناقشة العامة. كما أحث المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة للسماح للمترجمين الشفويين بترجمة بياناتهم على النحو الأمثل.

وفضلا عن ذلك، أذكر الوفود بأن موظفين من إدارة الإعلام في الأمانة العامة سيوفرون تغطية يومية لجلساتنا. والبيانات الصحفية بشأن جلسات اللجنة تتوفر عادة باللغتين الإنكليزية والفرنسية على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد ساعتين من جلسات نفس اليوم. ويمكن أيضا الحصول على نسخ مطبوعة في هذه القاعة في اليوم التالي.

السيد لينت (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):
إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب

مستوى الزخم الموجود في مختلف الميادين التي حددتها اليوم. وتصل إسهاماتنا المحتملة إلى أعلى مستوياتها عندما يزيد الزخم، غير أن العكس صحيح أيضا؛ فإذا تأجل اتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام في مجال نزع السلاح لأجل غير مسمى، وإذا استمرت التساؤلات بشأن الامتثال للالتزامات بعدم الانتشار، وإذا واصل الإنفاق العسكري زيادته مع استمرار عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فعندها ستكون إسهاماتنا المحتملة محدودة بدورها.

وأنا أرحب بشدة بأي أفكار أو نصائح من الوفود بشأن الكيفية التي يمكن بها لمكتب شؤون نزع السلاح زيادة مساعده الدول الأعضاء في بلوغ أهدافها المنشودة. ونتطلع إلى تقديم إسهاماتنا في هذا الزخم العام للتقدم في مجال نزع السلاح، الذي يحتاجه العالم بصورة ملحة والذي يملك القدرة على تحقيقه.

وقبل أن أحتم بياني أود العودة بإيجاز إلى مجال الفيزياء، وتحديدًا إلى قانون الحركة الثالث لنيوتن، والذي يقول إن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه. ويُعرف هذا القانون في الغالب باسم "قانون الفعل ورد الفعل"، وهو قانون معروف تماما لدى أنصار نزع السلاح. غير أن ممارسة الدبلوماسية لم يكن المقصود منها مطلقًا أن تتماشى مع قوانين الفيزياء ومع زيادة الزخم لتزع السلاح، فإن محافظة القوى المعارضة له على الوضع القائم ستزداد صعوبة. وفي مرحلة ما، يصبح الزخم ببساطة قويا بدرجة لا تقاوم. ولهذا السبب، أود أن أقول، في ختام كلمتي وفي سياق الإعراب عن أطيب التمنيات لجميع أعضاء اللجنة في إنجاز عملها الهام، "فلنحقق الزخم".

البنود من ٨٩ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الانضمام لجميع اتفاقات ومعاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح وتنفيذها الكامل، ليس بالوسائل الدبلوماسية والمبادرات فحسب، ولكن بالتدريب العملي والمساعدة أيضا. ويمثل الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين للمنظمات الدولية في هذا المجال، ويقدم الدعم لعشرات البلدان.

كما نرغب في دعم وتعزيز آليات التحقق، وذلك لضمان الامتثال التام للالتزامات الدولية. ويعزز هذا الثقة المتبادلة ويضمن مصداقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية لترع السلاح وعدم الانتشار. ويؤدي مجلس الأمن دورا بالغ الأهمية ينبغي تعزيزه في معالجة حالات عدم الامتثال التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقوم على ثلاث ركائز تعزز كل واحدة منها الأخرى وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، إطارا فريدا ولا غنى عنه من أجل صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ولا تزال المعاهدة حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي على الصعيد العالمي، فضلا عن كونها الركيزة الأساسية للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة، وعنصرها هاما في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالاعتماد بتوافق الآراء للوثيقة الختامية ((NPT/CONF.2010/50 (Part.I)) للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وسيقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتكريس أنفسهم بثبات لتنفيذ خطط العمل الواردة في الوثيقة الختامية، وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تحذو حذوها. لقد عززت هذه النتيجة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي بوضع أهداف طموحة فيما يتعلق بجميع

والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إننا سندعمكم تماما، سيدي الرئيس، في جهودكم لتتويج هذه الدورة بنتائج ناجحة. لقد شهد العام الحالي سلسلة من الأحداث الإيجابية، من بينها النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واجتماع قمة الأمن النووي في واشنطن وتوقيع معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. والتطورات الإيجابية بخصوص مسائل الأسلحة التقليدية، مثل عملية معاهدة تجار الأسلحة وبدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية، توفر أسبابا أخرى للتفاؤل.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا باستمرار الزخم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح عالميا ويشدد على ضرورة نزع السلاح العام. وفي الوقت ذاته، يتعين علينا التصدي للتحديات الرئيسية المتعلقة بالانتشار. فعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، إلى جانب الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل، جوانب حيوية للأمن الجماعي. والاتحاد الأوروبي ما فتئ يشدد على ضرورة اتباع نهج شامل حيال جميع هذه المسائل. والأمر يتطلب بذل المجتمع الدولي لجهود مشترك لتعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التي تشكل مصالح أمنية مشتركة للجميع.

تمثل التعددية الفعالة والوقاية والتعاون الدولي الأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما عميقا بتعزيز نظام تعددية الأطراف. وللمضي قدما بتحقيق هذا الهدف، يبذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لدعم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمعاهدات والنظم الدولية. ويشجع الاتحاد الأوروبي عالمية

أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ظل الشقاق ملازماً لمؤتمر نزع السلاح. يواصل الاتحاد الأوروبي حث الدولة الأخيرة المتبقية التي لم تنضم بعد إلى توافق الآراء إلى إفساح المجال أمام المؤتمر لاستئناف دوره التفاوضي، واستعادة مصداقيته وتحقيق هدفه الأساسي.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح، الذي عقد مؤخراً. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالدعوة إلى العمل التي وجهها الأمين العام. ونحن على استعداد لإجراء مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر في نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى خلال هذه الدورة.

ويولي الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة أولوية عالية للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تعزز بشكل كبير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وأن تسهم في إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة والأمن. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الدول على أن تدعم بفعالية الجهود المبذولة لإطلاق المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي غضون ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية التي لم تعلن وتدعم بعد الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالغة الأهمية بالنسبة لترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتأتي على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل في أن تولد الالتزامات السياسية المتجددة بالمضي قدماً بالتصديق، ولا سيما داخل بعض الدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢، مثل إندونيسيا والولايات المتحدة، زحماً جديداً للجهود التي نبذلها لتحقيق بدء دخول هذه المعاهدة الرئيسية

الركائز الثلاث للمعاهدة، وبإقرار تدابير ملموسة أخرى، بما في ذلك فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وعمل الاتحاد الأوروبي بفعالية من أجل تحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي، وسيسعى جاهداً لتنفيذ جميع الأهداف في معاهدة عدم الانتشار، سواء كانت تتعلق بترع السلاح أو عدم الانتشار أو استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد أعلننا أيضاً عن استعدادنا للإسهام في تنفيذ القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ونرحب بالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ما زلنا نواجه تحديات الانتشار الكبرى التي يجب التصدي لها بحزم من أجل المحافظة على مصداقية نظام عدم الانتشار. إن برنامج إيران النووي وتجربة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجهاز متفجر نووي وآليات الإيصال المثالان الأكثر إثارة للقلق في هذا الصدد. وتثير كلتا المسألتين مخاوف خطيرة وأدت بالاتحاد الأوروبي، ولا سيما في حالة إيران، إلى الاشتراك في بذل جهود متواصلة لإيجاد حل عن طريق التفاوض. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذه الجهود بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف ونظام عدم الانتشار وإلى تنشيط الصكوك الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، فإن التطورات في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الماضية أثلجت صدرنا وثبطت عزيمتنا في الوقت نفسه. ففي العام الماضي رحبنا بقرار مؤتمر نزع السلاح، الذي تم اتخاذه في نهاية المطاف بعد ١٢ عاماً من الجمود، الاتفاق على برنامج عمل. ومع ذلك، في عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها أغلبية

هما موضع ترحيب، لكنهما يشكلا أيضا مخاطر محتملة لأمن الفضاء والأصول الأخرى. ويتطلب الوضع الراهن تعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء. ولئن كان قد تم اقتراح مزيد من الالتزامات المتعددة الأطراف الملزمة قانونا، فإن من شأن اتخاذ تدابير عملية وطوعية لبناء الثقة والشفافية أن يتيح المجال للاشتراك السريع نسبيا لأكثر عدد ممكن من البلدان، وأن يحقق فوائد أمنية فعالة في الأجل القصير. ومن هذا المنطلق، يواصل الاتحاد الأوروبي التشجيع على وضع مشروع مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وما زال انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للأمن الدولي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك.

يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز الالتزام العالمي بالمدونة، وتعزيز التنفيذ الكامل لها، فهي الصك الوحيد المتعدد الأطراف بشأن انتشار القذائف. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار العراق الاشتراك في المدونة ليصبح الدولة المشتركة الـ ١٣١. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي دراسة المزيد من الخطوات المتعددة الأطراف لدرء خطر انتشار القذائف، وتعزيز جهود نزع السلاح في مجال القذائف. وما زال اقتراحنا مطروحا لبدء مشاورات بشأن عقد معاهدة لحظر القذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة هي حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة البيولوجية.

يعمل الاتحاد الأوروبي بهمة لتعزيز عالمية المعاهدة والامتنال الكامل لها. كما نأمل ملتزمين بإعداد تدابير

حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم كبير للأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز نظام الرصد والتحقق.

يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة بذل كل جهد ممكن لدرء خطر الإرهاب النووي، المتصل باحتمال حصول الإرهابيين على أسلحة نووية أو مواد يمكن استخدامها في تصنيع أجهزة نشر الإشعاعات، ويشدد الاتحاد في هذا السياق على ضرورة الامتنال للالتزامات بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ويدعو إلى تحسين الأمن النووي للمصادر ذات الإشعاع المرتفع. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل من خلال مبادرات مثل مؤتمر قمة الأمن النووي، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ويدعم ذلك العمل.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بكفالة تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة تتسم بالمسؤولية، وفي ظل أفضل ظروف الأمن والسلامة وعدم الانتشار، من جانب البلدان الراغبة في تطوير قدراتها في هذا المجال. ونشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ونلاحظ باهتمام انعقاد المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية، الذي عقد في باريس في آذار/مارس الماضي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي وضع نهج متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي، ويقدر المبادرات الجارية في هذا الصدد. ونرحب أيضا بالبحث في مجال تكنولوجيا مقاومة للانتشار.

ويمثل تعزيز أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي أولوية رئيسية أخرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إن تزايد عدد الجهات الفاعلة والتطور السريع للأنشطة في الفضاء الخارجي

والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها. وفي هذا السياق، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتطلع للمساهمة في اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية في عام ٢٠١١ الهادف إلى عقد مؤتمر استعراضي شامل في عام ٢٠١٢. وفي غضون ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة البلدان في التصدي للتهديدات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها، من خلال مجموعة شاملة من المشاريع.

ولا يمكن لإجراءات منع الاتجار بالأسلحة التقليدية أن تكون فعالة إلا إذا كانت مصحوبة بضوابط نقل صارمة في مجال تجارة الأسلحة القانونية. ولذلك السبب يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً كاملاً بمفاوضات إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة لتكون صكاً دولياً ملزماً قانوناً يضع أعلى المعايير المشتركة فيما يتعلق باستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ولقد شجعتنا البداية الواعدة لعملية التفاوض بشأن المعاهدة في دورة تموز/يوليه للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ المكلف ببلورة المعاهدة. وندعو كل الدول إلى المحافظة على روح المشاركة الحقيقية التي ميزت تلك الدورة.

إن المشاركة البناءة المتواصلة وعدم الإقصاء في عملية التفاوض عنصران أساسيان لكفالة نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢. ومع وضع هذا في الحسبان، ينخرط الاتحاد الأوروبي انخراطاً كاملاً في العمل على الترويج لعملية معاهدة تجارة الأسلحة إزاء البلدان الثلاثة. وفي أعقاب أنشطة التوعية التي جرت في ٢٠٠٩، سيقوم الاتحاد الأوروبي قريباً، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بإطلاق سلسلة جديدة من الحلقات الدراسية الإقليمية الهادفة إلى التوعية. وفي هذا السياق وخارجه، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري للعمل

للتحقق من الامتثال للمعاهدة. وسيهيئ المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١١ فرصة كبيرة للمزيد من تعزيز وتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، ويهيئ الفرصة للاستفادة من فعالية برنامج ما بين الدورات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ والتحسينات الحاسمة الناتجة عن إنشاء وحدة دعم التنفيذ. لقد دعمنا بفعالية سلسلة اجتماعات الخبراء في فترات ما بين الدورات التي اختتمت مؤخراً. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في شهر كانون الثاني/ديسمبر. ونعتقد أن كل الدول الأطراف يجب أن تبذل الآن قصارى جهدها لتمهيد الطريق لكي يخرج مؤتمر استعراضي اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية في عام ٢٠١١ بنتيجة ناجحة.

وتتطلع اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدور أساسي في الوقاية من مخاطر الأسلحة الكيميائية. ولهذه الاتفاقية طابع فريد من بين اتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار. فهي تحظر حظراً تاماً فئة بأكملها من فئات أسلحة الدمار الشامل بصورة يمكن التحقق منها. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في النهوض بالطابع العالمي لهذه الاتفاقية وتنفيذها الكامل، وسواصل تقديم دعم كبير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل بلوغ تلك الأهداف.

ويدعم الاتحاد الأوروبي دعماً كاملاً عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لجنة ١٥٤٠، للاضطلاع بولايتها المحددة المتمثلة في حظر ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما ندعم الآليات والمبادرات الدولية الأخرى الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه بالمساهمة في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

نتأكد من أن اللجنة على اطلاع على المسائل الحقيقية والأكثر بروزاً فيما يتعلق بالأمن الدولي. وبدلاً من أن تكون مجرد هيئة شكلية مهمتها استكمال القرارات بصورة تقنية بدون إحداث تغييرات جوهرية فيها، ينبغي للجنة الأولى أن تحسّن أساليب عملها حتى تكون قادرة على مناقشة التحديات الأمنية المعاصرة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وأن تقوم بوضع تدابير ملموسة للتصدي لتلك التحديات.

وفي ختام كلمتي، أسمحوا لي بأن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الرأي العام سيحكم على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على أساس قدرتهما على تحقيق تقدم حقيقي في منع التهديدات الملحة للسلم والأمن الدوليين والاستجابة لها. وسيعمل الاتحاد مع شركائه وكل البلدان المهتمة من أجل دعم وتعزيز سلطة الأمم المتحدة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلّم باسم حركة عدم الانحياز.
أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأؤكد لكم دعمنا الكامل.

تنظر الحركة إلى اللجنة الأولى باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، وتظل ملتزمة بتعزيزها. وإذ تجدد الحركة معارضتها القوية للانفرادية، فإنها تؤكد مجدداً الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف باعتبارها الأسلوب الوحيد المستدام للتصدي لترع السلاح، وعدم الانتشار، ومسائل الأمن الدولي، كما تؤكد مجدداً تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذه المجال.

ومع ملاحظة الحركة لبعض التطورات الإيجابية، فإنها تؤكد أن ثمة الكثير مما يجب عمله للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتعرب الحركة عن قلقها من التهديد

المتنازع الذي اضطلع به المعهد، الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه.

ويدعم الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ويدعم عالمية تلك الاتفاقية. والتزامنا المستمر بالعمل من أجل مكافحة الألغام معروف جيداً. ونرحب بالتقدم الهائل المحرز وبخطة العمل الجديدة المقررة في مؤتمر قمة قرطاجنة. ونؤكد مجدداً دعوتنا كل الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وسواصل تقديم المساعدات للمموسة للدول من أجل تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خالٍ من الألغام.

تمثل اتفاقية الذخائر العنقودية، التي دخلت مؤخراً حيز التنفيذ، خطوة مهمة إلى الأمام في الاستجابة للمشاكل الإنسانية الناجمة عن استخدام مثل هذه الذخائر، التي تمثل مصدر قلق رئيسي لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويظل الاتحاد ملتزماً التزاماً راسخاً بالمحافظة على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وتطوير تلك الاتفاقية التي تشكل جزءاً ضرورياً من القانون الإنساني الدولي. إن اعتماد بروتوكول ذي مغزى بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، على أن يكون مكماً لاتفاقية الذخائر العنقودية ومتوافقاً معها، وبمشاركة كل القوى العسكرية الرئيسية، سوف يكون إسهاماً إضافياً مهماً.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية اللجنة الأولى بوصفها جهازاً أساسياً لمناقشة المواضيع الراهنة وإعداد مبادرات جيدة التوقيت بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، نشاطر مسؤولية المحافظة على أهمية هذا المنتدى. وينبغي أن

ويساور دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القلق بسبب عدم إحراز الدول الحائزة لأسلحة نووية تقدماً ملموساً في تنفيذ واجباتها المترتبة عليها بموجب المعاهدة والتنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ المتفق بشأنها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II))، وبخاصة التعهد الذي لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية، ما سيؤدي إلى نزع كامل للسلاح. وتدعو دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تنفيذ واجباتها وتعهداتها، كما أكدتها مجدداً المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة.

وحركة عدم الانحياز تشدد على أن التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية والتعبوية، على النحو المتوخى في المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ينبغي أن تكون بلا رجعة وقابلة للتحقق وتتسم بالشفافية، وعلى أنها لا يمكن أن تشكل بديلاً للمفاوضات في المحافل المتعددة الأطراف لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل.

وتعيد الحركة التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتشدد الحركة على ضرورة بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن بشأن برنامج تدريجي، له إطار زمني محدد، للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهدف المفاوضات، التي ينبغي أن تشمل التفاوض بشأن عقد معاهدة للأسلحة النووية، ينبغي أن يتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥. وريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ينبغي إيلاء أولوية عاجلة للجهود الرامية إلى إبرام صك ملزم قانوناً وعالمي وغير مشروط بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول

الموجهة للإنسانية المتمثل في استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونحث الدول، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، على تسريع جهودها للوفاء بواجباتها في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بكل جوانبه.

وتؤكد الحركة مواقفها القائمة على المبدأ إزاء نزع السلاح النووي، الذي يظل الأولوية القصوى بالنسبة لها، وإزاء المسألة المتعلقة به وهي عدم الانتشار بكل جوانبه. إن الهدف النهائي في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونشدد على أن جهود عدم الانتشار يجب أن تسير بالتوازي مع جهود تحقيق نزع السلاح النووي. على كل الدول أن تفي بتعهداتها فيما يتعلق بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص نزع السلاح النووي، وأن تمنع انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه، فضلاً عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتشدد الحركة على ضرورة أن تواصل الدول بنية حسنة مفاوضات مكثفة متعددة الأطراف - حسبما تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية (S-10/2) لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وتشيد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجهود رئيس مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتعتبر أن توصيات المؤتمر واستنتاجاته بشأن أنشطة المتابعة (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))، بالرغم من كونها لا تتسم بالكمال، تمثل نتائج يمكن الاستفادة منها وتحسينها بصورة أفضل في المستقبل القريب من أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون تأخير، وإخضاع كل منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الفور. وتأسف الحركة لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وتشدد على أهمية الشروع في عملية سريعة تؤدي إلى التنفيذ الكامل لذلك القرار.

وفي هذا السياق، فإن قدرات إسرائيل في مجال التسلح النووي مسألة تثير بالغ القلق. وعليه، ترحب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالخطوات المتعلقة بالشرق الأوسط الواردة في الاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات المتابعة للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠، بما في ذلك التوصية بأن يعقد الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، مؤتمرا في عام ٢٠١٢ بحضور جميع دول الشرق الأوسط بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وما زالت حركة عدم الانحياز تعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثية لوكو وراوتونغا وبانكوك وبليندبا وآسيا الوسطى ومركز مغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تدابير إيجابية وهامة في سبيل تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وتخطط الحركة علما بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، فقد عرضت حركة عدم الانحياز مواقفها التي لا تزال سارية بخصوص سبل المضي قدما. وتعتقد الحركة أنه كان ينبغي أن يعبر موجز الاجتماع، الصادر تحت المسؤولية الحصرية للأمين العام، عن آراء الدول الأعضاء على النحو الواجب. وينبغي أن تكون أي متابعة محتملة شاملة

غير الحائزة لأسلحة نووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عميق إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي لا يكتفي بتقديم أسس منطقية لتبرير أسباب استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل يسوق أيضا مفاهيم غير مبررة بشأن الأمن الدولي، تركز على تعزيز وبناء التحالفات العسكرية وانتهاج سياسات الردع النووي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في إجراء أبحاث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق في الحصول على دورة الوقود النووي للأغراض السلمية بدون تمييز. وما زالت الحركة تلاحظ بقلق استمرار وجود قيود لا مبرر لها على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية إلى البلدان النامية. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن أفضل سبيل لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار هو عقد اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار شفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الدول، وينبغي ألا تفرض قيودا على إمكانية الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا المخصصة للأغراض السلمية والتي تحتاج إليها البلدان النامية لمواصلة نموها.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالانضمام إلى

اثنتين من الدول الأطراف الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية أشارت إلى أنها لن تلتزم بهذا الموعد. ونحث الدول الأطراف الحائزة لتلك الأسلحة بقوة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتسريع عمليات التدمير التي تنفذها. وينبغي معالجة أي حالة من حالات عدم الالتزام بالموعد النهائي بطريقة لا تقوض الاتفاقية أو تؤدي إلى إعادة صياغة أحكامها أو إعادة تفسيرها. ونؤكد مجدداً على أهمية التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية ونشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والمتوازن لجميع أحكام الاتفاقية.

ولا تزال حركة عدم الانحياز مقتنعة بأن ثمة حاجة إلى نهج عالمي وشامل وشفاف وغير تمييزي ويجري التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف للتعامل مع مسألة القذائف بجميع جوانبها باعتبار ذلك إسهاماً في السلم والأمن الدوليين. وتشدد الحركة أيضاً على أهمية إسهام الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات الفضائية في تقدم البشرية. وتعيد الحركة كذلك التأكيد على أن أي مبادرة لمعالجة المسائل ذات الصلة بمنظومات إيصال أسلحة الدمار الشامل ينبغي تنفيذها عبر مفاوضات شاملة للجميع في محفل يمكن لجميع الدول المشاركة فيه على قدم المساواة.

وندعو جميع الدول التي بوسعها تقديم المساعدة المالية والتقنية والبشرية الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية إلى القيام بذلك عند الطلب. لإعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً وإتاحة الإمكانية الكاملة للبلدان المتضررة للحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة، أمر في غاية الأهمية لرفاههم وتقدمهم.

وما زالت الحركة تشعر بالقلق إزاء المتفجرات من مخلفات الحرب العالمية الثانية، لا سيما ما يوجد منها في شكل ألغام أرضية، والتي ما زالت تسبب خسائر بشرية

وبقيادة الدول الأعضاء وينبغي أن تعزز دور مؤتمر نزع السلاح وعمله، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في أول دورة استثنائية لها تكرس لنزع السلاح وبحسب ما تملّيه الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وتشدد الحركة على أهمية وفائدة هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونواصل دعم عملها. وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على موقفها الثابت بشأن الحاجة الملحة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتتوقع الحركة أن تتخذ اللجنة الأولى في دورتها الحالية إجراءات ملموسة لعقد الدورة الرابعة.

وتشدد الحركة على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. واستمرار التزام جميع الدول الموقعة، وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، بنزع السلاح النووي ضروري إذا ما كنا نريد تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالكامل.

وتدعو الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى تنفيذها بصورة شاملة وفعالة وتؤكد على أهمية إنشاء آلياتها للتحقق. وفي هذا الصدد، تقر الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في الاتفاقية بالأهمية الكبيرة لتعزيز الاتفاقية عبر مفاوضات متعددة الأطراف لإعداد بروتوكول ملزم قانوناً ولتحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية. وتعيد الدول الأعضاء في الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التأكيد على أهمية الالتزام بالموعد النهائي لتدمير هذه الأسلحة في عام ٢٠١٢ والمنصوص عليه في الاتفاقية وتلاحظ بقلق أن

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي تعتبره الحركة الإطار الرئيسي لمعالجة مسألة الاتجار غير المشروع تلك. ونخطط علماً بالاجتماع الرابع الذي عقد في حزيران/يونيه في إطار اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين. ونشدد على أن المساعدة والتعاون الدوليين يشكلان جانباً أساسياً من التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، ونشجع جميع البلدان على مساعدة البلدان التي تحتاج إلى الموارد والخبرة اللازمة لتنفيذ البرنامج.

ترحب الحركة باتخاذ الجمعية العامة بدون تصويت للقرار ٣٢/٦٤، "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". وتشعر الحركة بقلق عميق حيال ازدياد النفقات العسكرية على الصعيد العالمي، التي كان من الممكن، بدلاً من ذلك، إنفاق جزء كبير منها، في تعزيز جهود التنمية الدولية والقضاء على الفقر. إن الحاجة إلى تنفيذ مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع أمر بالغ الأهمية.

في الختام، تشدد الحركة على أهمية إبداء الإرادة السياسية في معالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد الدولي. وما زلنا ملتزمين بالاشتراك البناء، للإسهام في عمل اللجنة الأولى. وفي هذا الصدد، نعتزم تقديم مشاريع قرارات بشأن ما يلي: تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ (A/C.1/65/L.12) آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد (A/C.1/65/L.19)؛ الصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/C.1/65/L.13)؛ مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة (A/C.1/65/L.14)؛ تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/C.1/65/L.15)؛ عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح (A/C.1/65/L.35)؛ مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح (A/C.1/65/L.16).

وأضراراً مادية وتعوق التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. وندعو الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن زرع تلك الألغام وترك المتفجرات خارج أراضيها، خلال الحرب العالمية الثانية، إلى التعاون مع البلدان المتضررة وتقديم الدعم لها في مكافحة الألغام، بما في ذلك، تبادل المعلومات وتزويدها بخرائط تبين مواقع تلك الألغام والمتفجرات وتقديم المساعدة الفنية من أجل إزالة الألغام وتحمل نفقات إزالتها والتعويض عن أية خسائر سببتها.

وتنوه دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية (انظر APLC/CONF/2009/9).

إن دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقه بالاتفاقية تشجع الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية. كما تنوه بأن المفاوضات بشأن الاقتراحات فيما يتعلق بمشروع البروتوكول بشأن الذخائر العنقودية جارية بين الأطراف في الاتفاقية. ونشعر بالقلق من الآثار الإنسانية السلبية المترتبة على استخدام الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد موقف حركة عدم الانحياز القائم على المبادئ إزاء الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وننوه بأن اتفاقية الذخائر العنقودية قد دخلت حيز التنفيذ في ١ آب/أغسطس من هذا العام.

ما زالت مجموعتنا تشعر بالقلق العميق حيال نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها على نحو غير مشروع في مختلف أجزاء العالم. ويضر هذا بالأبرياء ويعيق تقدمهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على ضرورة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع

لأحكام المعاهدة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، وبخاصة القرار بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق)، فضلا عن الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II)).

ولتحقيق تلك الغاية، ترحب مجموعتنا باعتماد الاستنتاجات والتوصيات بتوافق الآراء لمتابعة أعمال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (Vol. 1) (NPT/CONF.2010/50)، وتكليف الأمين العام ومقدمي القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، يحضره جميع الدول في الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ونؤكد من جديد أيضا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات الضمانات التي تعهدت بها في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

إن مجموعة البلدان الأفريقية مقتنعة بأن التصديق المبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية التي لم تصدق عليها بعد سيسهم في دخولها حيز التنفيذ ليسري مفعول الحظر الشامل على التفجيرات النووية التجريبية. وسيمثل هذا خطوة ملموسة وهادفة من أجل تحقيق عملية منهجية لتحقيق نزع السلاح النووي. وتشدد المجموعة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك على وجه الخصوص من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. كما تهنيئ المجموعة الأفريقية أعضاء المكتب الآخرين. ونعتقد بأن خبرتكم الدبلوماسية، سيدي الرئيس، ستفيدكم وأنتم تقودون جلساتنا المختلفة إلى خاتمة ناجحة. وتؤكد لكم المجموعة الأفريقية تعاونها الكامل ونحن نقوم بالمهام التي تنتظرنا.

وتؤيد المجموعة بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا، وتؤكد التزامها من جديد بتعزيز السلام والاستقرار الدوليين، على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول.

وما زالت المجموعة ملتزمة التزاما قويا بتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، على نحو ما أكدت عليه، في جملة أمور، المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تعتقد أفريقيا أن تعددية الأطراف والحلول المستمدة منها، وبخاصة ضمن نطاق الفعالية الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ستعجل ببلوغ معظم أهدافنا إن لم يكن كلها. ولئن كنا نلاحظ إسهامات الجهود على المستويات الأخرى، فإننا نعتقد أن المفاوضات المتعددة الأطراف ما زالت أكثر الوسائل فعالية لمعالجة مسائل نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين.

تؤكد المجموعة الأفريقية مواقفها القائمة على المبادئ إزاء نزع السلاح النووي، الذي ما زال الأولوية القصوى، وإزاء المسألة ذات الصلة لعدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه. إن الهدف النهائي في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

تود المجموعة أن تعرب عن إيمانها القوي بتحقيق مبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفقا

المجموعة الأفريقية على وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على المرافق ذات الصلة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندانا، أن تقوم بالتصديق على بروتوكولات المعاهدة بدون إبطاء من أجل كفالة فعاليتها.

وتدعو المجموعة الأفريقية كل الدول إلى اتخاذ تدابير صارمة وفعالة لمنع إلقاء أي نفايات نووية أو كيميائية و/أو مشعة. وكوسيلة لتحسين حماية كل الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها، تدعو المجموعة أيضاً إلى التنفيذ الفعال لمدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالحركة الدولية للنفايات المشعة عبر الحدود، التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC/386).

وتخطط المجموعة الأفريقية علماً بنتيجة الاجتماع الرابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2010/3). وتعتقد المجموعة أنه ينبغي مواصلة التنفيذ الكامل للبرنامج بصورة صارمة. وتعرب أفريقيا عن قلقها من نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها بصورة غير مشروعة. وبهذا نلفت الانتباه إلى ضرورة التركيز بشكل أكبر على احتياجات البلدان النامية إلى التمكين التقني والمالي لكي تستطيع أن تتصدى بصورة ملائمة للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

وتشدد أفريقيا على الحق غير القابل للتصرف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الانخراط في أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

ومع إعرابنا عن تقديرنا للزخم المتجدد الذي أعطي حتى الآن لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح

ريثما يتم القضاء التام على تلك الأسلحة، ينبغي وضع صك دولي ملزم قانوناً تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية كفالة أن تكون أي عملية لترع السلاح النووي شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لكي تكون مجدية وفعالة.

وتشدد المجموعة على الحاجة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، من أجل تعزيز عملية نزع السلاح النووي بصورة فعالة. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال ضمان الامتثال الكامل لتلك الاتفاقات والتنفيذ الفعال لها.

بما أن هيئة نزع السلاح تدخل السنة الأخيرة من الدورة الحالية الممتدة لثلاث سنوات، تدعو المجموعة الأفريقية جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الكافية لتهيئة جو مؤات بما فيه الكفاية لتحقيق نتيجة تتوافق الآراء. وتنوّه المجموعة بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي عقده الأمين العام. وتؤكد المجموعة مجدداً إيمانها الراسخ بتعزيز الآلية القائمة لترع السلاح، وتؤكد في هذا الصدد أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة باعتبارها المنتدى الأنسب لمعالجة هذه المسائل بشكل شامل.

وندعو مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، إلى الشروع في أقرب وقت ممكن في المفاوضات على أساس برنامج عمله المتفق عليه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وبذلك تدعو المجموعة الأفريقية إلى تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتدعو

لكم دعم ائتلاف البرنامج الجديد الكامل وتعاونه معكم وأنتم تتولون قيادتنا في عملنا خلال الأسابيع المقبلة.

يتألف ائتلاف البرنامج الجديد من مجموعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من جميع أنحاء المعمورة، وهي تشاطر هدفاً مشتركاً يتمثل في جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وفي سبيل المضي قدماً بهدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، يلتزم الائتلاف التزاماً كاملاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبركائزها الثلاث: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونعتقد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يرتبطان ارتباطاً جوهرياً فيما بينهما ويشكلان عمليتين تعضد إحداهما الأخرى. ولذلك تتطلب كلتاهما تقدماً متواصلاً وغير قابل للنكوص عنه. والضمانة المطلقة الوحيدة ضد الانتشار النووي واستخدام الأسلحة النووية هي القضاء التام القابل للتحقق منه على هذه الأسلحة. وما دام هناك عدد من الدول التي ترى أن حيازة الأسلحة النووية ضرورية لأمنها فإن دولاً أخرى قد تطمح إلى حيازتها أيضاً. ونحن لا نرى مبرراً للحصول على أسلحة نووية أو حيازتها بصورة دائمة، ولا نؤيد الرأي القائل إن الأسلحة النووية - أو السعي إلى استحداثها - يسهمان في السلم والأمن الدوليين.

إن عدم الشعور بالارتياح من الإخفاق في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي بعد مؤتمر استعراض وتقييم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ هو الذي قاد إلى إنشاء ائتلاف البرنامج الجديد في دبلن في عام ١٩٩٨. وبالرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وافق على ١٣ خطوة عملية في اتجاه نزع السلاح النووي، لم يبدل خلال

في أفريقيا الكائن في لومي، بتوغو، نعتقد أن المركز لا يزال بحاجة إلى الدعم المستمر من الأمم المتحدة. وخلال هذه الدورة تزمع المجموعة الأفريقية أن تتقدم بمشروع قرار بشأن المركز، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (A/C.1/65/L.54)، وبشأن منع إلقاء النفايات المشعة.

ومع أن الدول الأفريقية ليست من المنتجين والمصدرين الرئيسيين للأسلحة التقليدية، فإن العديد منها تعاني على نحو غير متناسب من الآثار الضارة لنقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة، لأن آثاره تتسبب في زعزعة استقرارها الاجتماعي - الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تنوه المجموعة الأفريقية بالشروع في عملية معاهدة تجارة الأسلحة. وتعتقد المجموعة الأفريقية اعتقاداً راسخاً أن هذه العملية ينبغي أن تهدف إلى إبرام معاهدة عالمية ومتوازنة وعادلة وقادرة على مقاومة أي استغلال سياسي.

وتناشد المجموعة الأفريقية كل الوفود أن تبدي قدراً كافياً من المرونة وحسن النية السياسية المطلوبة خلال هذه الدورة من مفاوضات اللجنة الأولى. ومن جانبها تؤكد المجموعة الأفريقية للجنة مرة أخرى استعدادها للمشاركة الكاملة والبناء في كل المفاوضات.

ويقول أحد الأمثال الأفريقية في عبارة موجزة إنه حين تغسل اليد اليسرى اليد اليمنى، وتغسل اليمنى اليسرى، فإن كلتا اليدين تغدوان نظيفتين. وهذا يوضح التعاون الذي نشده.

السيدة كيلي (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني

أن أتكلم باسم ائتلاف البرنامج الجديد: البرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي.

في بداية كلمتي، اسمحوا لي، سيدي، بالتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى، وأن أؤكد

ويشدد الائتلاف على استمرار أهمية بلوغ الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار، ويحث المجتمع الدولي على تعزيز جهوده في هذا الصدد. وندعو باكستان وإسرائيل والهند إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تفي بالالتزامات في إطار المحادثات السادسة، بما في ذلك ما ورد في البيان المشترك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وأن تتخلى على نحو كامل وقابل للتحقق منه عن كل الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، وأن تعود، في تاريخ قريب، إلى المعاهدة، وإلى التزامها باتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد مجدداً دعمنا الراسخ للمحادثات السادسة وتسوية المسائل المطروحة بالوسائل الدبلوماسية.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح اختتم دورته السنوية مرة أخرى بدون الشروع في العمل الموضوعي، على الرغم من المؤشرات الواعدة في عام ٢٠٠٩ والجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون له والنداءات الموجهة إليه من قبل الجمعية العامة والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمرها الاستعراضي. ونشكر الأمين العام على مبادرته لتوجيه انتباه كبار الساسة إلى الحالة. ونأمل أن يشرع المؤتمر قريباً في عمله الموضوعي بشأن جميع المسائل الأساسية لديه.

إننا ننظر نظرة إيجابية إلى احتمالات حدوث تصديقات هامة أخرى على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي عززتها بشدة الخطوات التي اتخذتها إندونيسيا والتزام الولايات المتحدة بالسعي إلى التصديق على المعاهدة. وبينما يستلزم الأمر تصديق جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على المعاهدة لدخولها حيز النفاذ، نرحب ترحيباً حاراً بتصديق جزر مارشال وجمهورية أفريقيا الوسطى وترينيداد وتوباغو

ذلك العقد إلا القليل من الجهد لتنفيذ تلك الخطوات، بل لقد كانت هناك محاولات للتشكيك في صلاحيتها.

لذلك نحن نرحب بتحدد الاهتمام بترع السلاح النووي الذي شهدناه خلال السنوات الخمس الماضية، وبتنامي الدعم لهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وقد أقر مؤتمر استعراض المعاهدة في أيار/مايو وثيقة نهائية شاملة (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) تتضمن توصيات ملموسة للعمل في إطار جميع الركائز الثلاث وبشأن الشرق الأوسط. وتشمل الوثيقة إعادة تأكيد محددة لاستمرار صلاحية الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في استعراض عام ٢٠٠٠، وعلى تعهد لا لبس فيه من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز القضاء التام على ترساناتها من الأسلحة النووية.

إن إقرار الوثيقة النهائية وإدراجها خطة عمل للاستفادة من الخطوات العملية المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ يمثل انعكاساً لذلك الاهتمام وذلك الدعم ومؤشراً إيجابياً على مستقبل معاهدة عدم الانتشار. إن إعراب المؤتمر الاستعراضي عن القلق العميق من التداعيات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية تذكير واقعي بالحاجة إلى كفالة القضاء الكامل الذي لا رجعة فيه على هذه الأسلحة.

وبالنظر إلى تجربتنا في العقد الماضي، من الضروري أن يتم بدون إبطاء تنفيذ الالتزامات المتعددة التي قدمت في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة. وبالإضافة إلى كونها تقدمية في حد ذاتها، يمكن أيضاً أن تشكل تدابير لبناء الثقة. ويشدد ائتلاف البرنامج الجديد على الحاجة إلى التنفيذ العاجل للإجراءات الواردة في خطة عمل نزع السلاح النووي. وسنقوم برصد تنفيذ هذه التعهدات، ونقدم دعمنا لكل الأنشطة في ذلك الاتجاه.

النووي. كما يمكن للآليات المعززة للتعاون والتشاور بين المناطق القائمة الحالية من الأسلحة النووية أن تسهم إسهاما كبيرا في النهوض بالبرنامج الدولي لنزع السلاح. وكان المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الذي عقد في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حدثا هاما في هذا الشأن.

ويسعدنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ شجع، في الفقرة ٩٩ من وثيقته الختامية، على إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية. ونأمل أن تتبع هذا التشجيع جهود دولية متضافرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم التي لا توجد فيها حاليا مناطق كهذه، وخاصة في الشرق الأوسط.

ويرحب ائتلاف البرنامج الجديد بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط، وخاصة بدء عملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وعلى الخطوات العملية التي ستتخذ في ذلك الشأن. وندعو الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ إلى القيام بجميع التحضيرات اللازمة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، بما في ذلك عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، بحضور جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة في ظل الدعم والمشاركة الكاملين للدول الحائزة للأسلحة النووية.

عليها مؤخرا، والذي يرفع العدد الإجمالي للتصديقات إلى ١٥٣. وفي هذا السياق، يعيد ائتلاف البرنامج الجديد التأكيد على موقفه بشأن تجارب الأسلحة النووية.

ونرحب بإبداء الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتوقيعها عليها وبالالتزام الدولتين، الذي تعبر عنه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالسعي إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا وتنفيذها بالكامل. ونأمل أن يتسنى الانتهاء من عمليات التصديق في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لخطوات ملموسة وشفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لإزالة جميع أنواع الأسلحة النووية بصرف النظر عن أماكنها، بما في ذلك الأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية بغية تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ويرحب ائتلاف البرنامج الجديد بجميع جهود تحقيق الشفافية التي بذلتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قبل وأثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وكذلك بالاهتمام الذي أولته الوثيقة الختامية للمؤتمر لموضوع الشفافية. ونأمل أن تتفق الدول الحائزة للأسلحة النووية قريبا على شكل موحد للتقارير، وفقا لما حثها المؤتمر الاستعراضي عليه ونتطلع إلى سماع أخبار عن اتخاذ خطوات من قبل الأمين العام الذي دُعي إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع فيه المعلومات المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي ويدعم عدم انتشار الأسلحة النووية ويسهم في تحقيق هدف نزع السلاح

٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ حدثا طال انتظاره، وهو خطوة هامة تؤذن بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وفي سياق الترحيب بدخول المعاهدة حيز النفاذ، تعتقد آسيا الوسطى أن تنفيذ فكرة إنشاء منطقة كهذه في المنطقة شكلت عاملا هاما في صون السلام والاستقرار الإقليمي وفي التعاون المثمر بين بلداننا، كما أنه إسهام جماعي في التطوير التدريجي للوثام الدولي، كما أنه بالطبع عنصر هام في تعزيز الأمن الإقليمي ونزع السلاح النووي. ولقد كانت عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في صلب الجهود البناءة لدول آسيا الوسطى الخمس جميعا في تطلعتهما إلى كفالة الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة وإلى تهيئة الظروف الضرورية المواتية للتنمية والرخاء لشعوبنا.

ففي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وخلال اجتماع قمة دول آسيا الوسطى في ألماتي بكازاخستان، اعتمد إعلان ألماتي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفي طشقند بأوزبكستان، عُقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وجرت مراسم التوقيع على المعاهدة في مدينة سيميپالاتينسك في كازاخستان حيث أُغلق موقع إجراء التجارب النووية في عام ١٩٩١. والوديع للمعاهدة هو جمهورية قيرغيزستان. وعقد أول اجتماع استشاري بشأن المعاهدة في تركمانستان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ووقع الطرفان على الالتزامات الطوعية بحظر إنتاج الأسلحة النووية وعناصرها، وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وحيازتها ونشرها في أراضيها.

ونحن واثقون بأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ستسهم إسهاما هاما في مكافحة الإرهاب الدولي، وستساعد على الحيلولة دون وقوع المواد والتكنولوجيا النووية في أيدي الإرهابيين.

وختاما، يرحب ائتلاف البرنامج الجديد بالاهتمام العالمي المتجدد بضرورة إحراز تقدم على طريق إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وتعطي القيادة التي مارسها الأطراف الرئيسية والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار زخما هاما لجهودنا من أجل تخلص العالم من الأسلحة النووية، ولكننا جميعا نتحمل المسؤولية عن كفالة تحويل هذا الزخم إلى تقدم حقيقي وترجمة تلك الوعود إلى واقع. والائتلاف ملتزم بالاضطلاع بدوره في هذا المسعى المشترك.

وكما حدث في السنوات السابقة، فإن الائتلاف سيقدم إلى اللجنة مشروع قرار (A/C.1/65/L.25). ومشروع القرار يعبر عن رأينا بشأن الشوط الذي قطعه العالم حتى الآن على صعيد نزع السلاح النووي. وسيسعدنا مناقشة نص المشروع مع أي دولة عضو ترغب في القيام بذلك. ونأمل أن يواصل التأيد لمشروع قرارنا نموه في هذا العام مثلما شهدنا في السنوات الأخيرة، وذلك تماشيا مع الاتجاهات العريضة في الشؤون الدولية في مجال نزع السلاح النووي.

السيدة أتايفها (تركمانستان) (تكلمت بالروسية):

يشرفني أن أتكلم باسم وفود خمس من دول آسيا الوسطى - جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان وتركمانستان وجمهورية أوزبكستان - بصفتي منسقة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وأود، سيدي، أن أرحب، نيابة عن دولنا، بتوليكم منصب رئيس اللجنة الأولى. وأرحب أيضا بجميع أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة، سيدي الرئيس، بأنه في ظل قيادتكم الماهرة ستعمل اللجنة بنجاح وبشكل بناء وستحقق نتائج عظيمة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن مستعدون للإسهام في أنشطتها.

لقد كان دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز النفاذ في

ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تأكيد التزامها بضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتبين الأحداث الأخيرة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تسهم إسهاما حقيقيا في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعملية نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. كما أنها تساعد في تشكيل آلية إقليمية للأمن. وساعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ على التغلب على ركود عمليات التفاوض المتعددة الأطراف بشأن مسائل عدم الانتشار.

لا يمكن تحقيق الرقابة النووية الفعالة إلا من خلال نظام للامثال الثابت للاتفاقات والمعاهدات، وتنفيذ المبادرات السياسية الرئيسية. وتدعو آسيا الوسطى إلى تعزيز القيود القانونية على عملية الانتشار، وهي تحقيقا لتلك الغاية تقترح تكييف النظام الكامل للاتفاقات المتعددة الأطراف، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، لتتناسب مع الحقائق الجديدة.

يجب أن نعترف بأن تلك المعاهدة أصبحت اتفاقا غير متكافئ، لأنها تنص على فرض جزاءات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحدها. ولكن إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية تحث على فرض حظر على استحداث الأسلحة النووية يجب عليها أن تكون مثالا يحتذى عن طريق خفض ترساناتها الذرية والتخلي عنها. ويتمثل هدفنا الجماعي في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية القيام بدورها في تحقيق ذلك.

تضمنت مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها

وأظهر المشاركون في الاجتماع التشاوري الأول للدول الأطراف في المعاهدة تصميمهم على تقديم الدعم الشامل لعمليات نزع السلاح في المنطقة، ونوهوا بضرورة مواصلة العمل للتقريب بين مواقف دول آسيا الوسطى ومواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسائل الحصول على الضمانات السلبية.

يمثل إحلال السلام المستقر والحصول على الضمانات الأمنية داخل منطقتنا وحولها شرطا مسبقا للتنمية المستقرة في دولنا وتعاونها وإحرازها التقدم واندماجها الحضاري في المجتمع الدولي. كل دولة من دولنا لها خصوصياتها وتراثها، التي تركز عليها اختياراتها لنموذجها من أجل التنمية والاندماج في الحضارة الحديثة. ولكن لدينا تاريخ مشترك، ونسير نحو المستقبل حيث لدينا أيضا الكثير من العوامل المشتركة.

في هذا المقام، ينبغي أن نلاحظ أن منطقة آسيا الوسطى، التي لديها موارد هائلة، يمكن أن تصبح المنطقة الأغنى والأكثر ازدهارا في عالم آمن. وذلك هو الأساس لإقامة العلاقات بطريقة تفضي إلى أن تشهد المنطقة تقارب في المصالح، وتعمل دولنا بلا كلل لتحقيق ذلك.

تحت دول آسيا الوسطى الدول والمنظمات الدولية ذات الخبرة والمعرفة في مجال إعادة تأهيل المرافق والمناطق الملوثة بالنشاط الإشعاعي على مساعدتها في التخفيف من الآثار البيئية لتعدين اليورانيوم والأنشطة المرتبطة بتجارب الأسلحة النووية.

مما لا شك فيه أن إعلان منطقتنا منطقة خالية من الأسلحة النووية يعزز إلى حد كبير مكانة آسيا الوسطى ككل وجميع دول المنطقة بصورة انفرادية. وسيكون للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تأثير خارج المنطقة أيضا، وستولد زخما إيجابيا وتبديد التهديدات المحتملة.

٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ بالتوقيع على المعاهدة بشأن المنطقة وشددت على أن إنشاء المنطقة كان خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي؛ وتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإعادة تأهيل البيئة في الأراضي التي تضررت من التلوث الإشعاعي؛ وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ والإسهام إسهاما فعالا في مكافحة الإرهاب الدولي ومنع التكنولوجيا والمواد النووية من الوقوع في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول وبالدرجة الأولى الإرهابيين. إن الجمعية العامة إذ اتخذت القرار ٥٧/٦٤ "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي" فإنها رحبت ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

في ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام أكد مجددا المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا (انظر NWFZM/CONF.2010/1) المنعقد في نيويورك أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى والمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم قدمت إسهاما حقيقيا في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، فضلا عن إنشاء آليات الأمن الإقليمية والعالمية.

نحن لا نشك في أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية من بين الصكوك العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وأنها تكفل أن تتعهد عشرات الدول في جميع أنحاء كوكبنا بعدم نقل، أو القبول بنقل، أي نوع من أنواع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو القبول بالإشراف عليها بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أنها تتعهد بعدم إنتاج أو حيازة أي أشكال أخرى من الأسلحة النووية

لعام ١٩٩٥، الإعلان أنه "ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية... باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية". (NPT/CONF.1995/32 (Part 1)، المرفق، الفقرة ٦). وفي ذلك السياق، وكجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ركزت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل أساسي على الجوانب الإقليمية لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك إنشاء المناطق النووية الخالية من الأسلحة.

ترحب دول منطقة آسيا الوسطى بتوقيع المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبرها حدثا هاما على المستوى الدولي موجهها نحو تعزيز نزع السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

رحب مجلس الأمن في قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بالخطوات التي اتخذت لإبرام معاهدات يتم بموجبها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأعرب عن تأييده لتلك الخطوات، وأكد من جديد اقتناعه بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها طوعا فيما بين الدول، وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، أمر يدعم السلام والأمن العالميين والإقليميين ويعزز نظام عدم الانتشار ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

نصت قرارات الجمعية العامة الصادرة في الأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أظهر الدعم الدولي الواسع النطاق لتصميم دول آسيا الوسطى على بلوغ أهدافها. ورحبت الجمعية في القرارات التي اتخذتها في عامي

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ترحب الجماعة الكاريبية بنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، الذي اعتمد خطة عمل مدتها خمس سنوات لترع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، ويشجعها نجاح هذا المؤتمر. وتلك كانت خطوة هامة صوب الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية، وتثني الجماعة الكاريبية على جميع الدول الأطراف لذلك.

ونشيد أيضاً بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لروح التعاون التي أبدتها والتي كانت ضرورية للتوصل إلى توافق في الآراء. وتوفر الإرادة السياسية أساسي لضمان ألا تبقى الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت في المؤتمر حبراً على ورق. لذلك، ندعو جميع الدول الأطراف، وخاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، إلى كفالة تنفيذها بالكامل.

إن مؤتمر نزع السلاح جزء أساسي من آلية نزع السلاح الدولية، ولا بد من إحيائه. فهو لا يزال المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على معاهدات نزع سلاح متعددة الأطراف.

وما فتئت الجماعة الكاريبية تعرب عن قلقها لأنه في إطار مؤتمر نزع السلاح، لم تبدأ بعد أي مناقشات جوهرية بشأن عدد من المسائل البالغة الأهمية، منها معاهدة حظر إنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من اعتماد برنامج عمل في عام ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، ترى الجماعة الكاريبية أن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، يمثل مرحلة حاسمة الأهمية في التحرك صوب استئناف العمل في إطار المؤتمر. ولا يزال ذلك مسألة ذات أولوية. ونأمل أن تترجم إرادة

أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو القبول بأي نوع من المساعدة في إنتاجها.

ولا بد من التأكيد على أن المرحلة الحالية في عملية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ليست نهائية. لذلك، وباعتبارنا دولا وقعت على المعاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإننا نحث الدول والمناطق الأخرى على أن تحذو حذونا. ونأمل أن تأخذ كل الأطراف المتضررة بشكل مباشر التدابير العملية اللازمة لتنفيذ الاقتراحات بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيد أزور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، وبلدي، هايتي.

أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس عمل اللجنة الأولى. ونهني كذلك أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم دعم الجماعة الكاريبية الكامل وإلى دعم وفدي، بالطبع. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لسلفكم، السيد خوسيه لويس كانشيلا، لتوجيهه عملنا خلال الدورة الرابعة والستين.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إننا نجتمع في وقت أحرز فيه تقدم محسوب من خلال تدابير أحادية وثنائية في ميدان نزع السلاح، وأبرزها إبرام المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ وعقد الولايات المتحدة قمة الأمن النووي؛ وتزايد تدابير الشفافية التي تطبقها دول بعينها.

الأهداف. لذلك، لا بد من تعبئة الموارد لدعم البلدان في سعيها إلى إنجاز تلك الأهداف.

وما زال العنف المرتبط بالسلاح يشغل بال بلدان الجماعة الكاريبية. فقد عانت المنطقة من ارتفاع معدل قتل البشر وغير ذلك من عواقب الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها بشكل غير مشروع. وفي السنوات الأخيرة، دفع بلدي - هايتي - ولا يزال يدفع ثمناً فادحاً من الأرواح التي تسقط، وانعدام الأمن على نحو متزايد، والتهديدات التي تتعرض لها العملية الديمقراطية وزعزعة استقرار المؤسسات، ومنع الاستثمارات الإنتاجية الضرورية للنمو والتنمية.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مرة أخرى التزامها بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه بوصفه آلية متعددة الأطراف هامة في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، رحبنا بالمناقشات المثمرة التي جرت في وقت سابق من هذا العام خلال الاجتماع الرابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل عامين بشأن برنامج العمل هذا. في هذا السياق، وكما أكدنا في الاجتماع، فإن الجماعة الكاريبية ملتزمة بإنشاء آلية ملزمة قانوناً بشأن الوسم والتعقب، من شأنها أن تساعد على تحقيق هدف التنظيم الناجع للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وستواصل منطقتنا بذل جهود كبيرة وصولاً إلى هدف وضع معاهدة لتجارة الأسلحة. ونرحب بانعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه. ومنطقتنا ملتزمة بالعمل مع الدول كافة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة بحلول عام ٢٠١٢. ولا بد لجميع الدول، وخصوصاً

المجتمع الدولي إلى عمل من شأنه أن يمكّن المؤتمر من إنجاز ولايته في المستقبل.

وتتشاطر الجماعة الكاريبية قلق المجتمع الدولي إزاء خطر حصول أطراف من غير الدول على أسلحة دمار شامل. لذلك، من الضروري أن نكثف جهودنا لدعم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتنفيذ الدول الأعضاء له بالكامل.

وفي هذا السياق، تؤيد الجماعة الكاريبية تأييداً كاملاً عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تضطلع بدور هام في منع انتشار الأسلحة النووية والتكنولوجيا النووية. ونكرر نداءنا العاجل لزيادة المساعدة لمنطقتنا تعزيزاً لقدرة دولنا من خلال تشاطر أفضل الممارسات بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في جملة أمور، ومساعدتنا بذلك على الوفاء بالتزاماتنا بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي هذا الصدد، ننوه إلى أن منطقتنا جزء من منطقة خالية من الأسلحة النووية، أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو في عام ١٩٦٧. وما برحت الجماعة الكاريبية ترى في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبيراً هاماً لبناء الثقة وإسهاماً في التدابير العالمية لزرع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بإقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، ونشجع أي مبادرات مماثلة. لقد قال الأمين العام بان كي - مون: "إن عالماً خالياً من الأسلحة النووية سيكون خيراً عاماً عالمياً من أعلى طراز". والجماعة الكاريبية تصادق على ذلك الرأي. فإزالة الأسلحة النووية ستسمح بتوجيه موارد بشرية ومالية قيّمة صوب تحقيق تنمية مستدامة وتحسين حياة الشعوب في شتى أنحاء العالم. وحيث أنه لم يعد يفصلنا عن الموعد النهائي لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ غير خمس سنوات، فقد بات من الواضح أن عدداً من البلدان لن يستطيع بلوغ تلك

إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق هدف المعاهدة، ألا وهو نزع السلاح النووي.

وأود بصفة خاصة أن أبرز مضمون التدبير ٥، وتلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها بمقتضاه بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات الواردة في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2000/28) (الجزأين الأول والثاني)) للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك التزامها القاطع بإزالة ترساناتها النووية.

وكما هو الحال في مجالات الصحة أو التعليم أو التنمية أو تغير المناخ، فإن تحقيق نزع السلاح على نحو موثوق به وقابل للاستمرار سيتوقف على قيامنا بترجمة الأقوال إلى أفعال. ومهمتنا الأولى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي. ولذلك، نهب بإسرائيل وباكستان والهند مرة أخرى أن ينضموا إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن الخيار النووي في الميدان العسكري وإحراز تقدم صوب جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، واستئناف العمل الدبلوماسي، والعودة إلى المحادثات السادسة والعدول عن انسحابها المعلن من معاهدة عدم الانتشار النووي.

بالنسبة لإيران، فإننا نتمسك بالمبدأ القائل إن عملاً واحداً أكثر تعبيراً من ألف كلمة. فإذا كان الغرض الحقيقي، كما يقولون، هو استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، من أجل تنمية ونمو الشعب الإيراني، إذن فإن تحقيق ذلك الهدف بطريقة شفافة تماماً، بموافقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي ألا يكون عقبة بل أولوية. فذلك سيضع حداً، مرة وإلى الأبد، لارتياب المجتمع الدولي.

وأمام إيران فرصة سانحة اليوم لكي تُظهر للعالم أن طريق الدبلوماسية والحوار والشفافية ما زال صالحاً وفعالاً لحل

منتجتي ومصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك دول العبور، أن تتخذ خطوات جريئة وأن تدمج في تشريعاتها الداخلية معايير للترخيص والتصدير والعبور.

وختاماً، تسترعي الجماعة الكاريبية الانتباه مرة ثانية إلى مسألة أخرى حاسمة الأهمية للمنطقة، ألا وهي نقل النفايات النووية والتكسينية عبر مياه منطقتنا. وخطر وقوع أي حادث يشكل تهديداً جسيماً لبيئة المنطقة واقتصادها. ونؤكد مجدداً رفضنا القوي لاستمرار استخدام البحر الكاريبي في نقل النفايات النووية أو إعادة نقلها، ونهيب بالبلدان التي تنتج نفايات نووية وتكسينية أن تتخذ التدابير الملزمة لوضع حد لهذا النشاط الخطير.

والدول أعضاء الجماعة الكاريبية تتشاطر رؤية مشتركة لعالم ينعم بالأمن والسلام، تستطيع الشعوب أن تعيش فيه بكرامة. ولذلك، نؤكد التزامنا بالعمل مع جميع الدول لضمان أن تترعرع أجيال المستقبل في عالم متحرر من الخوف من حرب نووية ومن العنف المرتبط بالسلاح.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أهنيكم، سيدي الرئيس، على تولي قيادة عمل اللجنة الأولى، ونحن على ثقة بأنكم ستقودونها إلى خاتمة ناجحة. كما أهني أعضاء المكتب الآخرين.

تنتهي الدورة الحالية عاماً حظي فيه نزع السلاح وعدم الانتشار باهتمام خاص في جدول الأعمال الدولي. ولذلك، نود أن نقدم ملخصاً موجزاً للتقدم المحرز والتحديات والالتزامات التي ما زالت تنتظرنا.

أولاً، نرحب بالختام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار النووي في أيار/مايو. ووفدي، شأنه شأن وفود عديدة أخرى، عمل جاهداً من أجل التمكن من أن تعتمد بتوافق الآراء الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50)، (المجلد الأول)) والتدابير الـ ٦٤

التدابير في التطور، وأن تقترن بتدابير أخرى، مثل إعلانات عدم البدء بالاستخدام، التي توفر نموذجاً لاعتماد أداة ملزمة قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية، على سبيل المثال.

ونكرر أن الضمان المطلق الوحيد ضد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها هو إزالتها الكاملة. ونؤكد مرة أخرى أن رفضنا التام لمبرر حيازة تلك الأسلحة إلى أجل غير مسمى لأي غرض، بما في ذلك الردع. وليس هناك أي إجراء أمني يمكن أن يبرر الآثار الإنسانية المروعة لاستخدامها، الذي يبقى خطراً ما دامت تلك الأجهزة موجودة.

وفي هذا الصدد، نأمل أن يتمخض اجتماع قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في لشبونة عن نتائج إيجابية، كاتخاذ قرار بإزالة جميع الأسلحة النووية من أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كما نتطلع إلى نتائج مفاوضات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي ستعقد في باريس في العام القادم، بعد الاجتماع المعقود في لندن في عام ٢٠٠٩، بشأن تدابير بناء الثقة والتحقق والامتنال للالتزامات نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي حين أن تلك العمليات يتم بعضها بعضاً، فإن التقدم في مجال منها لا يمكن أن يتوقف على إحراز تقدم في المجالات الأخرى؛ بمعنى أن نزع السلاح ينبغي ألا يكون رهينة لعدم الانتشار.

فيما يتعلق بعدم الانتشار، تولي المكسيك اهتماماً كبيراً للحاجة إلى إنشاء آليات سيطرة فعالة وذات كفاءة لمنع الأطراف من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. وقد أثبت بلدي ذلك بأعماله في رئاسته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لجنة ١٥٤٠، حيث كان من الأولويات الرئيسية تشجيع عمل اللجنة كمُنبر للتعاون الدولي بشأن المسألة.

نزاعات قائمة تتعلق ببرامجها النووي. ستكون خطوة هامة بالتأكيد صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وصوب تحقيق سلام دائم في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا بد أن نضمن أن أي خطوة ستتخذ في الوقت المناسب بما يكفل نتيجة ناجحة للمؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ بشأن الموضوع.

ومع ذلك، ليست تلك هي الحالات الوحيدة التي واجه فيها نزع السلاح الانتكاسات. ونفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مطلوب على وجه الاستعجال. وبالنظر إلى الرفض الدولي للتجارب النووية، لا يمكن أن يكون هناك مبرر لعدم المصادقة. ونتوجه بالنداء خصوصاً إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم بعد مثلاً يُحتذى لكي تفعل ذلك لكفالة إنجاز هذا العمل.

أما فيما يتعلق بالمصادقات، فقد آن الأوان للدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصبح بعد أطرافاً في بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تفعل ذلك بدون تحفظات أو بنود تفسيرية. وغني عن البيان أنه ينبغي إزالة التحفظات القائمة، مثل تلك المتعلقة بمعاهدة تلاتيلولكو.

ونرحب بالتوقيع في نيسان/أبريل على اتفاق جديد بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونتطلع إلى التصديق عليه فوراً. ونقر أيضاً بالتقدم المحرز في تخفيض التأهب النووي في المذاهب الأمنية الوطنية الجديدة في عدد من البلدان، وكذلك في مجال الشفافية.

وندعو مرة أخرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مواصلة تخفيض ترساناتها، بهدف إزالتها، عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بطريقة شفافة ولا رجعة عنها ويمكن التحقق منها. ونأمل أن تستمر هذه

وغياب التنظيم الملأئم؛ واستخدام القنابل العنقودية؛ ووجود مناطق ملغمة شاسعة على مستوى العالم.

وما زالت المكسيك تعاني من أضرار أصابت نسيجها الاجتماعي - لا يمكن إصلاح بعضها أحياناً - بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وانعدام السيطرة على هذه الأسلحة يغذي الجريمة المنظمة، بكل ما تنطوي عليه من عواقب. ونحتاج بشدة إلى النظر في إجراءات محددة لوضع ضوابط أكثر فعالية للأسلحة التقليدية واعتماد تلك الإجراءات.

وقد حرصت المكسيك هذا العام على الإسهام المباشر في هذا المسعى الصعب بترؤسها الاجتماع الرابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل عامين بشأن برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، على أساس أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ينبغي أن يكون موضوع جهود متضافرة في إطار الأمم المتحدة، من خلال نهج شامل يتضمن جوانب تقنية وإنسانية، ويكرس بالكامل مفهوم المسؤولية المشتركة للمعنيين كافة.

ونرحب بكون تلك هي المرة الأولى التي يتسنى اعتماد وثيقة موضوعية بشأن المسألة، بتوافق آراء الدول الأعضاء كافة. ونأمل أن تتكرر هذه النتيجة الإيجابية في عمليات قائمة أخرى، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، حيث أحرز تقدم كبير هذا العام في عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر بشأن الموضوع.

والمكسيك تؤيد بالكامل النظام المنشأ بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق لأن بعض الدول الأطراف الرئيسية الحائزة لهذه الأسلحة قد أعلنت أنها لا تستطيع استكمال تدمير ترساناتها بحلول

وتحقيقاً لذلك، عملنا بشكل مكثف من خلال مشاورات ثنائية وحلقات عمل إقليمية استعداداً لتجديد ولاية اللجنة في العام القادم، وتحديد مهامها الرئيسية بوضوح أكبر للتأكد بمزيد من اليقين من أنه لن يكون هناك انتشار لأسلحة الدمار الشامل.

وكما يعلم الجميع هنا، عقد الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً. وكما ذكرت المكسيك حينئذ، فإنها ترى أن الوقت قد حان لتوجيه إنذار إلى المؤتمر لتحديد موعد نهائي لاستكمال المهام التي هي سبب وجوده. وبمجرد تحديد ذلك الموعد الأخير، وإذا كان مؤتمر نزع السلاح لا يزال عاجزاً عن الوفاء بولايته، ينبغي للجمعية العامة أن تقرر مستقبله. فمن غير المقبول أن تستمر الموارد والجهود في تغذية ممارسة دبلوماسية لا وجود لها.

وإذا كنا نؤمن حقاً بتعددية الأطراف، فقد حان الوقت لوضع حد للطرق المسدودة في المنظومة. ونأمل أن يتسنى لنا خلال عملنا الحالي اتخاذ قرارات تفضي إلى التحرك فيما يتعلق بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ذلك التحرك الذي طال انتظاره.

وتدرك المكسيك إدراكاً تاماً أن الأمن لا يتوقف على إزالة أسلحة الدمار الشامل فحسب. فالاستخدام غير المسؤول أو غير المشروع للأسلحة التقليدية سبب معظم النزاعات التي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر حالياً، فضلاً عن آثارها المدمرة على السكان المدنيين.

وبالنسبة للعديد من بلداننا، فإن أكثر الشواغل إلحاحاً ما زالت تشمل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وعمليات النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية؛ وملكية المدنيين للأسلحة والذخيرة

وكان من الأحداث الأخرى ذات الأهمية مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، ونجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والجهود الكبيرة التي بذلت برعاية الأمين العام بان كي - مون لبدء العمل المضمون في مؤتمر نزع السلاح.

حقائق الواقع الجديد تملّي التقيّد بجدول أعمال موحد في العلاقات الدولية لأن التحديات المشتركة لا يمكن التصدي لها إلا بالجهود الجماعية بروح من المسؤولية المتشاطرة والأمن الذي لا يتجزأ. وقد أيد الاتحاد الروسي دائما الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إنجاز المهام الحيوية.

المعاهدة المعقودة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تم التوقيع عليها في براغ في ٨ نيسان/أبريل. وإن مبادئ المساواة والتكافؤ والأمن المتساوي غير القابل للتجزئة للطرفين تجعل منها المعيار الذهبي الجديد لإبرام اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد عرضنا المعاهدة على البرلمان للمصادقة عليها ونتوقع من المشرعين الأمريكيين أن يتخذوا خطوات مماثلة.

لقد اتخذ الاتحاد الروسي بطريقة مدروسة نهجا تعاقديا قانونيا تجاه نزع السلاح النووي. وهذا النهج يسمح بتحقيق الحد من الأسلحة النووية ونظم إيصالها وتخفيضها بطريقة حقيقية يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وننوي أثناء الدورة الحالية، مع شركائنا في التفاوض من الولايات المتحدة، أن نقدم مشروع قرار (A/C.1/65/L.28) بعنوان "التخفيضات الثنائية للأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الجديد للعلاقات الاستراتيجية". ويحدونا الأمل أن يحظى بتأييد واسع النطاق وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الموعد النهائي الذي تم تمديده إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبناء على تلك الحقيقة ستبذل المكسيك قصارى جهدها لإيجاد الحلول التي تحافظ على سلامة الاتفاقية.

أخيرا، أود أن أشير إلى حدثين يبرران الابتهاج: أولا، دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ؛ وثانيا، النجاح في حزيران/يونيه في إكمال خطة نيكاراغوا الوطنية لإزالة الألغام، التي يسرت إعلان المنطقة المولفة من المكسيك وأمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وذلك المشروع يؤكد من جديد قيمة اتفاقية أوتاوا.

إن بناء الثقة والتعاون عن طريق الحوار الصريح يظل السبيل المفضي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل أن تهمّدي إجراءات اللجنة الأولى بتلك الروح في عملها أثناء الدورة الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلّم التالي أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي تدلي بها بصفتها الوطنية تقتصر على ١٠ دقائق.

السيد أنطونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن الوفد الروسي أهنيكم، سيدي، وزملاءكم في المكتب، بمناسبة اختياركم لمناصبكم الحافلة بالمسؤوليات العليا. وإننا لواثقون بأننا، بفضل حكمتكم وخبرتكم، سنتمكن من تحقيق النتائج التي لا تغيب عن بالنا أبدا.

اللجنة الأولى تجتمع اليوم في بيئة تتسم بمزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار. وقد كان التوقيع، في نيسان/أبريل من هذا العام، على المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المسماة بمعاهدة ستارت الجديدة، إحدى الخطوات في هذا المضمار.

متزايدة مع تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، مسألة ذات أهمية حيوية في تعزيز الاستقرار الدولي الاستراتيجي.

وإننا ننادي بحوار دولي واسع بشأن مسائل المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف. وهدفنا هو إقامة نظام جماعي للرد على التحديات المتصلة بالقذائف عن طريق التصدي لانتشار القذائف ومنع تحول التحديات المتعلقة بالقذائف الموجودة حالياً إلى تهديدات حقيقية متصلة بالقذائف، فضلاً عن إزالة تلك التهديدات أولاً وقبل كل شيء عن طريق التدابير السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

وتتمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية في منع نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وإننا لوثقون بما يتسم به العمل الجماعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن مشروع المعاهدة الروسية - الصينية بشأن المسألة من قيمة، وندعو جميع الدول إلى الاشتراك في ذلك العمل.

ويكمن أحد العناصر الضرورية في ضمان الاستقرار والأمن في تطوير الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وقد اعتمدت الجمعية العامة لأول مرة بدون تصويت، أثناء الدورة الرابعة والستين، مشروع القرار الروسي - الصيني بشأن المسألة، الذي أصبح القرار ٤٩/٦٤. وأثناء الدورة الحالية ستقدم روسيا، إلى جانب بلدان أخرى، مشروع قرار (A/C.1/65/L.38) بعنوان "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، وينطوي مشروع القرار هذا على فكرة تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين مخصص لهذا الموضوع. وإننا ندعو جميع الوفود إلى أن تؤيد مشروعنا وإلى أن تشارك في تقديمه.

لقد ساندت روسيا دائماً تعزيز نظام منع الانتشار النووي. وإن تقديم كل المساعدة الممكنة في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها بصفاتها ركيزة

التخفيضات العميقة الأثر في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية التي أحرقتها روسيا والولايات المتحدة أسفرت عن تغيير جذري في حالة نزع السلاح النووي. فتضييق الفجوة العددية بين مخزونات بلدنا ومخزونات البلدان الأخرى من مجموعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يفرض ضرورة ملحة على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تنضم تدريجياً إلى جهود نزع السلاح التي تبذلها روسيا والولايات المتحدة.

وفي الوقت ذاته نؤمن بأن نزع السلاح النووي ينبغي ألا يقتصر حصراً على جهود الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. كما أن التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة أسفر عن تخفيض كبير في القدرات النووية يجعل من المستحيل علينا إجراء تخفيضات أعمق بدون إيلاء الاعتبار الواجب لجميع العمليات الأخرى الجارية في مجال الأمن الدولي.

وينبغي دراسة وتنفيذ المزيد من الخطوات الرامية إلى نزع السلاح النووي مع التقيد الصارم بمبدأ المساواة والأمن غير المحزأ، ومراعاة جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. وتشمل تلك العوامل على وجه التحديد تطوير المنظومات الدفاعية الإقليمية المضادة للقذائف بدون أخذ أمن الدول المجاورة في الاعتبار؛ وإمكانية نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وخطط تطوير منظومات إيصال الأسلحة الاستراتيجية غير النووية؛ والتعزيز الأحادي الجانب للقدرات في مجال المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف؛ وزيادة الاختلال في ميزان القوة بين القوات في مجال الأسلحة التقليدية؛ ونشر الأسلحة النووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن العلاقة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والأسلحة الاستراتيجية الدفاعية، التي ظلت تكتسي أهمية

ونتطلع إلى الانطلاقة السريعة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصناعة الأسلحة، ضمن برنامج عمل متوازن. إن روسيا ترغب في وضع حد لتداول التكنولوجيات الحساسة المتصلة مباشرة بإنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصناعة الأسلحة، مع ضمان إمكانية الاستجابة في الوقت ذاته للاهتمامات المشروعة لبلدان كثيرة في تطوير الطاقة النووية. ذلك هو الغرض من مبادرة رئيس جمهورية روسيا الخاصة بالبنية التحتية للطاقة النووية العالمية، التي تشمل إقامة مراكز دولية تقدم خدمات دورة الوقود النووي.

ونؤيد زيادة تشديد اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع العالمي عليهما والتقيد بأحكامهما على الصعيد الوطني، وكذلك الاتفاقية الخاصة بالأسلحة اللإنسانية والاتفاقية الخاصة بحظر أسلحة تقليدية معينة. وقد عقدت روسيا عزمها على بذل قصارى جهدها لضمان النجاح في عقد المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وتحقيقه نتائج مثمرة.

ونود أن نرى جميع الأطراف تنفذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بصورة تامة. وفي ذلك السياق ما زال بانتظارنا عمل جاد ينبغي القيام به لتحديد أطر عمل قرار جديد لتمديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠، التي أسست بموجب ذلك القرار، فضلا عن تحديد المؤشرات القياسية لمزيد من التطوير في تلك العملية. وتقف روسيا على أهبة الاستعداد للعمل في هذا المجال.

مسألة الأسلحة التقليدية اكتسبت مؤخرا أهمية خاصة. فالحاولات الرامية إلى إيجاد استجابة إجبارية تجاه مسألة وضع ضوابط تحكم الاتجار الدولي بالأسلحة عن طريق اعتماد أي نوع من وثيقة ضعيفة أو غير فعالة لن

نظام الأمن الجماعي يظل مهمة منهجية. وإن حصيلة المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار تؤكد أن المعاهدة تظل النقطة التي يبدأ عندها النظر في المسائل الدولية المتعلقة بوضع إطار العمل الأمثل للتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية.

ويلزمنا على وجه التحديد أن نعزز نظام منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، استنادا إلى القرارات السابقة. وقد تمكّنّا في مؤتمر أيار/مايو الاستعراضي، لأول مرة منذ اعتماد قرار في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32) (الجزء الأول)، المرفق)، من الاتفاق على خطوات ملموسة لتأسيس آلية للبدء على صعيد الممارسة في إقامة منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. وتشعر روسيا بالرضا، بصفتها متبنيا لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، من أن تلك الخطوات تستند إلى الأفكار والمقترحات التي كانت روسيا قد طرحتها في وقت سابق: عقد المؤتمر؛ وتعيين الميسرين؛ واتخاذ تدابير بناء الثقة الممكنة.

وإننا نعتقد أن من الضروري المساعدة في تطوير نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإضفاء الطابع العالمي عليه. وما فتئت روسيا تبذل جهودا متواصلة لاعتماد البروتوكول الإضافي لنظام ضمانات الوكالة باعتباره معيارا عالميا للتحقق من امتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لواجباتها في مجال منع الانتشار.

ونأمل بشدة أن يتسنى تسريع عملية مصادقة جميع البلدان الأساسية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وذلك سيسمح لنا بأن نبدأ في تطبيقها. وإن جميع الشروط المسبقة اللازمة لها قائمة بالفعل، لا سيما في ضوء الإشارات الإيجابية الصادرة عن الولايات المتحدة حول تغيير موقفها تجاه المعاهدة.

تظهر إشارات متتالية إلى الهدف الطويل الأمد، هدف العالم الخالي من الأسلحة النووية، بين القادة والسياسيين المحنكين الرئيسيين أكثر مما حدث في سنوات عديدة. وأخيراً، وليس آخراً، بدأ حظر واسع النطاق على الذخائر العنقودية مع دخول الاتفاقية الخاصة بالذخائر العنقودية حيز النفاذ في هذا الخريف.

وتوحي هذه التطورات، عندما تؤخذ مجتمعة، بأنه يوجد زخم جديد في مجال نزع السلاح الدولي. وهذا خبر طيب حقاً. ولكنها تعني أيضاً أن أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح يتعين عليها أن ترتقي بجهودها وأن تبث حيوية جديدة في أساليب عملها. وبخلاف ذلك فإن المحافل الرئيسية المتعددة الأطراف التي أسسناها للتعامل مع هذا المجال الحاسم الأهمية ستراجع ببساطة إلى مصاف الهيئات ذات الأدوار الثانوية. وهذا تحد خطير. دعونا نتكلم بصراحة - إن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح أصبحا اليوم جهازين معطوبين. والأمر متروك لنا أن نختار بين تجديد أهميتهما أو الإطاحة بهما في غياهب النسيان.

يقدر أن ٢٠٠٠ شخص يموتون يومياً نتيجة لأعمال العنف المسلح، بما في ذلك بسبب الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، وعن طريق انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الترويج مناصر قوي لوضع معاهدة فعالة تحكم الاتجار بالأسلحة. وإننا نؤمن بأن هذه المعاهدة يمكن أن توفر للمجتمع الدولي فرصة تغيير فريدة من خلال وضع المعايير والترتيبات التي يمكن أن تقلل من المعاناة البشرية الناجمة عن الاتجار بالأسلحة غير الشرعي وغير الخاضع للضوابط. ومن رأينا أن هذه المعاهدة ستساعد على منع وتقليل أعمال العنف المسلح عن طريق فرض ترتيبات محسنة تحكم عمليات نقل الأسلحة التقليدية.

تؤدي إلا إلى تفويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تصحيح الحالة. وهذا ينطبق كلية أيضاً على مفهوم وضع معاهدة تحكم الاتجار الدولي بالأسلحة.

لقد دأب الاتحاد الروسي على معارضة ظهور مجالات جديدة للمواجهة والتنافس العسكري. ومن تلك المجالات ربما يكون التطور السريع لفضاء المعلومات. وفي هذا العام سنقدم مرة أخرى مشروع قرار (A/C.1/65/L.37) بعنوان، "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي"، استناداً إلى العمل الذي أداه فريق الخبراء الحكوميين المكلف بالموضوع. وإننا ندعو جميع الدول إلى أن تدعم مشروع قرارنا وإلى المشاركة في تقديمه.

ونحث جميع الوفود على العمل بروح بناءة وأن تتعامل بروح الاحترام المتبادل أثناء عمل اللجنة الأولى. وأطمئنكم، السيد الرئيس، على دعمنا لجهودكم الرامية إلى تنظيم أعمالنا المقبلة بطريقة فعالة.

السيد إيد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): بعد أكثر

من عقد من الجمود في ميدان نزع السلاح بدأنا نرى تطورات في الآونة الأخيرة تعطي بريق أمل للعقد الذي دخلنا فيه للتو.

أولاً، أمكننا التوصل في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو إلى الاتفاق على ٦٤ إجراء ملموساً لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولئن كانت الترويج تفضل التوصل إلى اتفاق على لهجة أقوى، فإننا ما زلنا نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي حقق أكبر نجاح يمكن للمرء أن يتوقعه من الناحية الواقعية في هذه المرحلة. ثانياً، قام البلدان اللذان يملكان أكبر ترسانتين من الأسلحة النووية بالتوقيع على معاهدة ستارت الجديدة. ثالثاً، بدأت

وفيما بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي أصبح هذا الموضوع جزءاً أيضاً من المناقشات الدائرة حول مفهوم استراتيجي جديد، وهي مناقشات يتوقع أن تحتتم في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام: هل يمكن تقليل أهمية الأسلحة النووية في مذهب الردع الذي يسترشد به الحلف واعتبار ذلك مساهمة في السعي العالمي نحو نزع السلاح النووي؟ إن النرويج، بالتكاتف مع الحلفاء المهتمين، تروج بحماس لجدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار في هذا المحفل والمحافل الهامة الأخرى. وإذا أردنا أن نتحرك قدماً فيلزمنا إعادة صياغة السؤال حول ما إذا كان ممكناً تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلى سؤال عن الكيفية التي يمكن بها تحقيقه، وعن كيفية القيام بذلك بطريقة آمنة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ويجب أن لا نستسلم للأوهام بأن البلدان التي تمتلك حالياً هذه الأسلحة ستكون مستعدة للتنازل عنها ما لم تكن لدينا آليات لا يرقى إليها الشك للتحقق ويكون لدينا نظام يعتد به لمنع أي طرف من العودة إلى مركز البلد الحائز للأسلحة النووية.

إن الهدف العام لمعاهدة عدم الانتشار يجب في النهاية تدوينه في صك ملزم قانوناً. وسيكون مطلوباً مزيج من اتفاقات التحقق الثنائية والمتعددة الأطراف. وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستضطلع بدور أساسي في حراسة المواد الانشطارية. ويجب علينا أن نوفر الدعم السياسي والمالي والتقني اللازم لكفالة الثقة التامة في عملية نزع السلاح.

ما فتئت النرويج والمملكة المتحدة تتعاونان منذ عدة سنوات بشأن مشروع للتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وهذا الجهد سيتواصل هذا العام من خلال عملية تطبيقية في المملكة المتحدة. وإننا نعتبر هذا إسهاماً ملموساً في التقدم صوب هدفنا المتمثل في تصفية الأسلحة النووية.

الخبرة المكتسبة من اتفاقية حظر الألغام واتفاقية حظر الذخائر العنقودية بينت فائدة الشراكات الفاعلة عبر الأقاليم. ومع التسليح بالرغبة في العمل بطرق إبداعية وخلاقة يمكننا تغيير الأحوال نحو الأحسن وتحقيق نتائج ملموسة. والدرس الهام الآخر هو أننا ننجز أكثر عندما ندفع جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى المشاركة في هذه العمليات. وإن الاتفاقيتين كليهما تحظران الأسلحة العشوائية بطبيعتها. وهما تمثلان بالإضافة إلى ذلك اتفاقين شاملين يوفران أطر عمل للتنفيذ، بما في ذلك النص على تقديم المساعدة الكافية للناجين.

وعلى نفس المنوال، وإذ نقترّب من الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، اسمحوا لي أن أكرر الحاجة إلى ضم البعد الجنساني إلى جميع جهود نزع السلاح.

إن الأسلحة التي تتسبب في معاناة لا داعي لها وفي مستوى غير مقبول من الأذى ليس لها محل اليوم في البيئة الأمنية الدولية، وإنه لمن مصلحتنا المتبادلة أن نقر معايير وقواعد ملزمة قانوناً لتصفية تلك الأسلحة.

والبعد الإنساني الوجيه بالطبع في مجال الأسلحة التقليدية وجيه بنفس القدر في مجال الأسلحة النووية. وهذه كانت الرسالة التي انبثقت من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو، وعبرت عن القلق العميق حول الآثار الإنسانية الكارثية التي ستتربّ على الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. ونرحب كذلك بتأكيد المؤتمر الاستعراضي مجدداً على ضرورة أن تمتثل جميع الدول وفي جميع الأوقات للقانون الإنساني الدولي.

إن الزعماء السياسيين والاستراتيجيين العسكريين ودعاة العمل الإنساني يجدون أنفسهم جميعاً متفقين بصورة متزايدة على الهدف النهائي، هدف التصفية التامة للسلاح الأشد في أذاه للإنساني وفي أثره العشوائي وفي ضرره المفرط.

كان من دواعي شرف كولومبيا أن تشارك بهمة، بصفة ميسر، في آخر اجتماعين من الاجتماعات التي تعقدتها الدول كل سنتين، في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، فساهمت في صياغة المبادئ الإرشادية والتوصيات التي استهدفت تعزيز النهج الذي يجري به تناول موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق الأمم المتحدة. ووفدي يؤيد عقد اجتماع لفريق الخبراء في نيويورك في أيار/مايو التالي. فهو سيتيح فرصة قيمة للخبراء الوطنيين لتبادل المعلومات بطريقة بناءة حول تحاربهم الوطنية والتحديات المتبقية والحلول الممكنة بشأن القضايا التي ستبحث. وفي العام المقبل ستحل الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد برنامج العمل. وبالتالي سيكون من المرغوب فيه تحقيق نتائج ملموسة في اجتماع الخبراء تأكيداً لصلاحيته البرنامج. وبالمثل نتوقع من المؤتمر الاستعراضي الثاني، المقرر عقده في عام ٢٠١٢، أن يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بتقوية البرنامج وتنفيذه.

أثناء الدورة الحالية تتولى كولومبيا مهمة التنسيق بشأن مشروع القرار (A/C.1/65/L.32) المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، على غرار مشروع القرار الذي دأبنا تقليدياً على عرضه بالاشتراك مع اليابان وجنوب أفريقيا. وكان مشروع قرار عام ٢٠٠٩ قد اعتمد بتوافق الآراء وشاركت في تقديمه بلدان كثيرة. وإننا نتطلع إلى جميع الدول مواصلة تقديم دعمها لمشروع القرار الجديد.

في مؤتمر قمة قرطاجنة المعني بعالم خال من الألغام، الذي عقد في أواخر عام ٢٠٠٩، قمنا مع ممثلي أكثر من ١٠٠ بلد، على أعلى مستوى، بإعادة تأكيد التزامنا بالاتفاقية التي تحظر الألغام المضادة للأفراد، وبإنهاء المعاناة التي تسبب فيها تلك الألغام وتحقيق عالم خال من هذه البلية.

إن التقدم بشأن نزع السلاح النووي مرتبط بطبيعته بنظام فعال لمنع الانتشار. إن الأسلحة النووية تهدد ظاهر لأمننا المشترك ولا يجوز النظر إليها كوسيلة مشروعة لخدمة المصالح الوطنية، سواء السياسية أو العسكرية. وحيث أن الآلاف من الناس يموتون كل يوم بسبب العنف المسلح، ونظراً لاستمرار خطر الاستخدام العرضي أو بسبب خطأ في الحسابات، بل وحتى الاستخدام المتعمد، للأسلحة النووية، فإننا لا يوجد لدينا وقت نضيعه بالتزمتم بالمواقف والسرية في التعامل ووضع العراقيل الإجرائية والقيود. يجب علينا أن نجد طرقاً فعالة للعمل معاً في سبيل التخلص من هذه التهديدات المحدقة بأمنا. وهذا سيخدم مصلحتنا المشتركة - كممثلين للدول وكبشر - وإن هذا لمن مسؤوليتنا الجماعية.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):

السيد الرئيس، أهنيئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويحدونا الأمل أن نتمكن بفضل إرشادكم وخبرتكم من أن نساهم إسهاماً مضمونياً في عملية بث الحيوية في آلية نزع السلاح.

يعلن وفد كولومبيا تأييده للبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن مجموعة ريو والبيان الذي ستدلي به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يعد بلدي تأكيد التزامه القوي ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو صك أصبح معياراً دولياً لقياس التقدم في الحرب ضد الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويشكل تنفيذ الدول له بطريقة فعالة وتقوية القدرات الوطنية وتشغيل آليات المتابعة أولويات لنا. وإننا نقدر الجهود التي تبذلها البلدان لاستحداث عملية تسمح بإجراء تبادل بكفاءة أكبر للدروس المستفادة وتعريف التحديات والفرص.

ويعرب وفد كولومبيا عن قلقه حول البعد الجديد لانتشار الأسلحة النووية، الذي يتجلى في الاهتمام المتزايد للإرهابيين والعناصر المسلحة المخطورة التي ليست دولاً بالحصول على تلك الأسلحة وإمكانية استخدامها. وهذه المشكلة اعترف بها مجلس الأمن في قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجب على المجتمع الدولي أن يظل منشغلاً بهذا الخطر. ومن الأساسي بالتالي كفالة الامتثال التام لجميع أحكام المعاهدة، فضلاً عن التعاون بين الدول في محاربة هذا التهديد.

لقد كرر وفدي، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أثناء الاجتماع الوزاري الخامس للتشجيع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، موقفه المتسم بالمسؤولية تجاه أحكام هذا الصك الهام وأكد على أن التزام جميع الدول بالإحجام عن القيام بأي أعمال تتعارض مع أهدافها ومقاصدها ليس بديلاً عن صلاحيتها. وكولومبيا مقتنعة بأن السلام والأمن لا يمكن ضمانهما إلا بالتصفيّة النامة للأسلحة النووية، وبالتالي فإنها ستواصل تأييد جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق عالم خال من هذه الأسلحة الفتاكة.

وشارك وفدي، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام دعماً لعمل مؤتمر نزع السلاح. وإننا نأسف على أنه رغم مرور أكثر من ١٠ سنوات لم يتوفر قدر كاف من المرونة أو الإرادة السياسية لاعتماد برنامج عمل وتنفيذه. وتقوم حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء واعتماد برنامج متوازن يشتمل على إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستعملة في صنع الأسلحة النووية، بما في ذلك موضوع الفواتض. وضروري أيضاً الترويج للمناقشة بشأن إمكانية توسيع عضوية المؤتمر.

في بلدي تواصل الجماعات المسلحة المخطورة زرع هذه الأجهزة اللإنسانية، متسببة في بث الرعب ونشر الألم داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وتواصل حكومة كولومبيا تحقيق التقدم في إجراءاتها لمكافحة الألغام، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية في إزالة الألغام ونشر التعليم حول مخاطر الألغام ورعاية الضحايا. وبالنسبة للنقطة الأخيرة قدمت الحكومة مؤخرًا إلى البرلمان لائحة قانون بوضع سياسة واسعة فعالة لتقديم التعويضات لضحايا العنف، وهذا القانون سيعود بالفائدة أيضاً على الأشخاص الذين يعانون من آثار الألغام المضادة للأفراد. وتعتبر كولومبيا من المهم تقوية التعاون الدولي والمساعدة، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، في هذه المجالات كلها.

أحد المبادئ التوجيهية الأساسية في سياسة كولومبيا الخارجية هو التزامنا بنزع السلاح ونظام منع الانتشار. وبلدي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو؛ وقد وقع وصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وشارك وساهم في بناء النظام وتقويته، بما في ذلك من خلال الدور الذي التزم بتأديته ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر نزع السلاح.

في أيار/مايو الماضي شدد وفدي، أثناء المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الحاجة الماسة إلى إحراز التقدم في تقليل الدور الذي لا تزال تؤديه الأسلحة النووية في المذهب العسكرية. وشددت كولومبيا أيضاً على تعارض تطوير أسلحة نووية جديدة أعظم قوة وأشد تدميراً مع نص المعاهدة وروحها. وأعرب بلدي أيضاً عن قلقه حول مواطن الضعف حول التشاطر النووي مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة، لأن هذه الممارسة تخرق، برأينا، الالتزام بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

المستوى بشأن بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تنتهج سياسة وطنية واضحة منذ أعوام، كفلت انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٠، وأيضا التزامها السياسي المستمر في دعمها كل الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف المبذولة والهادفة إلى بناء الثقة في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعزيزا لعالمية معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنواعها، تعرب عن قلقها إزاء استمرار تمسك البعض بانتهاج سياسات للردع النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتطويرها.

كما وأنا في هذا السياق، إذ نتطلع إلى إيجاد تسوية سلمية ودائمة للملفي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووين، بما يحول دون المزيد من التوترات والمواجهات الجديدة، فإننا نرحب بقرار المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (154)/GC، والقاضي بتطبيق نظام ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط.

وندعو إلى مضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية وبالكامل إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى حمل إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أسوة بدول المنطقة، وذلك تنفيذاً لجملة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما فيها القرار الصادر عن المؤتمر السادس لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ونتطلع، في هذا الشأن، إلى عقد المؤتمر المعني بالتوصل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية لعام ٢٠١٢،

لقد شارك وفدي بنشاط في المناقشات بشأن إبرام معاهدة بشأن تجارة السلاح منذ بدئها في عام ٢٠٠٨. وكولومبيا واثقة من أن النص النهائي لهذا الصك الدولي سيتضمن حظرا صريحا لنقل الأسلحة إلى الجهات المسلحة بشكل غير مشروع من غير الدول وسيشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها فئة من فئات الأسلحة التقليدية.

وتؤيد كولومبيا، تمسها مع التزامها التقليدي بالسلام واحترامها للقانون الدولي، تعددية الأطراف كإطار تم الاتفاق من خلاله على الصكوك القانونية الرئيسية التي تتضمن نظام نزع السلاح، وستواصل المشاركة بنشاط في السعي من أجل قطع التزامات لصون المبادئ المكرسة في الميثاق.

السيد الجرمن (دولة الإمارات العربية المتحدة):

نتقدم، في البداية، بتهنئتك على رئاسة هذه اللجنة.

وأود أن أعرب عن تأييد بلدي لبيان ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز بشأن البنود المطروحة في عمل هذه اللجنة.

تتعقد اجتماعات الدورة الحالية للجنة الأولى في ظل بيئة دولية مغايرة في مجال نزع السلاح، يسودها التفاؤل العام الناجم عن التوجهات السياسية الإيجابية التي عبرت عنها في الآونة الأخيرة بعض الدول النووية وبالأخص، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، في مجال تخفيض اعتماد بلديهما على الأسلحة الاستراتيجية. مما أدى إلى تحفيز المشاورات الدولية بشأن مسائل نزع السلاح، ولا سيما تلك التي تجسدت في مداولات آخر مؤتمر استعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيضا المداولات الإيجابية الأخرى التي تضمنتها الاجتماعات الوزارية التي عقدت على هامش المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة. وفي مقدمتها الاجتماع الوزاري الخامس لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاجتماع الرفيع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث الدول النووية على دعم احتياجات البلدان النامية من المواد والتجهيزات العلمية والتكنولوجيا المخصصة لمواصلة أنشطتها التنموية.

ونؤكد في هذا الإطار على استمرار اتخاذ دولة الإمارات العربية المتحدة للمزيد من الخطوات الملموسة الرامية إلى تطوير برنامج نموذجي للاستخدام السلمي للطاقة النووية مخصص لتلبية احتياجاتها المستقبلية المتنامية من الكهرباء، وذلك في إطار ضمانات وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يعتمد أعلى معايير الشفافية والسلامة والأمن النووي وعدم الانتشار، وبالتعاون الكامل مع الدول الصديقة المسؤولة ذات الخبرة في هذا المجال، وذلك من أجل المساهمة في تقليل مخاوف المجتمع الدولي إزاء عدم الانتشار والتأكيد على حق استخدام الطاقة النووية السلمية بطرق عالية الشفافية ومؤمنة ومسؤولة وآمنة.

وختاماً، نأمل أن تساهم مداولاتنا في هذه اللجنة في التوصل إلى توافق في الآراء يساهم في تعزيز وتطوير أعمالها الهادفة إلى تحقيق تطلعات شعوبنا نحو الأمن والسلام والتنمية والاستقرار الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن

لممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي يرغب أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

السيد بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): أود، أولاً، سيدي الرئيس، أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل.

تقدم اليوم بعض المتكلمين بمزاعم ضد البرنامج النووي السلمي الإيراني. وممارسة لحق الرد، أود أن أذكر التالي. إن الأنشطة النووية لإيران، كانت وستكون دائماً، للأغراض السلمية.

كما جرى الاتفاق في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/ (Vol.I) 50) للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخراً.

إننا نؤمن بأن الأمن الجماعي الإقليمي والدولي يتطلب تفعيل المفاوضات بين الدول النووية وانتهاجها لسياسات شاملة ومتوازنة من تدابير بناء الثقة، الكفيلة بوقف تحسين وتطوير ترساناتها النووية ومنظومات إيصالها والعمل التدريجي على تخفيضها وإزالتها التامة أو تحويلها إلى الاستخدامات السلمية وذلك وفقاً لإطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما وندعو، في هذا الخصوص، إلى ضرورة إصدار أداة إلزامية تكفل توفير الضمانات اللازمة الكفيلة بعدم استخدام الترسانة النووية القائمة لدى بعض الدول ضد أي من الدول غير الحائزة للسلاح النووي أو التهديد باستخدامها.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على قناعتنا بأن تعزيز عالمية وشمولية معاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل تستدعي التزام الدول غير الأطراف بأهداف تلك المعاهدات. ونؤيد، في هذا السياق، دعوة الأمين العام قبل أيام إلى ضرورة العمل من أجل إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠١٢.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعرب عن ارتياحها للأجواء الإيجابية التي طرأت مؤخراً على المشاورات الدولية بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وتحت جميع الدول على إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة بما يكفل إيجاد جدول أعمال متكامل لهذا المؤتمر، يؤمن معالجة جميع الجوانب المختلفة لمسائل نزع السلاح، وبالأخص النووي منه.

كما نؤكد مجدداً على حق البلدان النامية في المشاركة بدون تمييز في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، وفي إطار السقف المحدد وفقاً ل ضمانات

وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن تطوير الطاقة النووية السلمية حق من حقوق بلدي غير القابلة للتصرف. وفي ممارسة هذا الحق، تتحمل إيران مسؤولياتها بمجدية.

ويبقى التزامنا بعدم الانتشار بدون تغيير، وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي.

إن بعض المزاعم صدرت عن مجموعة معينة من البلدان التي لها سجل طويل لعدم الامتثال لالتزاماتها بترع السلاح النووي، يرجع إلى ٤٠ عاما. ولذلك من الواضح بجلاء أن تلك المزاعم محاولة لإخفاء السجل الشنيع لعدم امتثال تلك البلدان لالتزاماتها بترع السلاح النووي وصرف الانتباه عنه. وبناء على ذلك، وبدلا من إصدار مزاعم لا أساس لها ضد الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، ينبغي أن تمتثل هذه البلدان بالكامل وبشكل فوري لالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية.

وفي الختام، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجددا استعدادها للمشاركة في مفاوضات جادة وبناءة، بدون شروط مسبقة، مع الأطراف المعنية، على أساس من العدالة والاحترام المتبادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين المتجددة للمناقشة العامة ستغلق الساعة ١٨/٠٠ غدا الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث الوفود التي لم تدرج أسماءها في القائمة حتى الآن، لكنها تود أن تدرجها، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وكما فعلت في الجلسة التنظيمية، أناشد جميع الوفود الحضور في الوقت المحدد في جلستنا القادمة صباح غد، حتى نمضي قدما في عملنا بطريقة تتسم بالكفاءة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.